مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١-١٣٣٧، (رجب ١٤٣٨هـ/ مارس ٢٠١٧)

ظاهرة التقييد في ألفية ابن مالك

د. سعود بن أحمد المنيع
جامعة المجمعة -كلية التربية بالزلفي

ملخص البحث. يركز البحث على جمع ما قيده الناظم في ألفيته مما حقه الإطلاق أو ربما الإطلاق أحسن، فجمعت ما ذكره الشرَّاح من تقييد، وبينت موقف الشرَّاح منه، وموقف ابن مالك نفسه في مصنفاته الأخرى، واعتذرت للناظم فيما يمكن الاعتذار له وهو الأكثر.

والناظم رحمه الله ربما كان على دراية بها أو ببعضها؛ لإطلاقها أو إطلاق كثير منها في مصنفاته الأخرى، ولكن لأن الخلاصة جاءت على نمط مختلف يستدعي ذلك منه في بعض المواضع.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث في ظاهرة التقييد في ألفية ابن مالك رحمه الله يكتسب أهميته من كونه وثيق الصلة بابن مالك العالم اللغوي الذي صَرَفَ همته للغة بشتى علومها، فصنف في النحو مصنفات عديدة متنوعة الصور والأنماط بين منظوم ومنثور ومختصر ومطول.

كما أن هذا البحث مرتبط بأشهر ما كتبه هذا الإمام، وهي الخلاصة (الألفية)، التي انكب الناس عليها، واعتمدها الدارسون، وكتب الله لها القبول والانتشار؛ لسهولة مأخذها وقلة التشعب فيها، فصمدت على مر العصور إلى يومنا هذا، وما زالت هي محل العناية في التعليم والمساجد، حتى عُرِفَ بها وعُرِفَت به.

وقد عُني ابن مالك بهذه الخلاصة عناية كبيرة في البعد عن الإطالة وكثرة التفريع، فجعلها في المهم من أبواب النحو ومسائله، كما قال: (نظمًا على جلِّ المهمات اشتمل)، وقد تُعُقِبَ رحمه الله في ذلك، فجاء هذا البحث ليقف على شيء من ذلك، فجمعت ما ذكره الشرَّاح من تقييد كان حقه الإطلاق أو ربما الإطلاق أحسن، فحصرتها، وذكرت موقف ابن مالك نفسه منها في مصنفاته الأخرى، ثم عرضت أقوال الشرَّاح فيها، والاعتذار للناظم فيما يمكن الاعتذار منه وهو الأكثر؛ لأن الناظم رحمه الله كان على دراية بها أو ببعضها؛ لإطلاقها أو إطلاق كثير منها في مصنفاته الأخرى.

وقد جمعت تلك التقييدات من شروح الألفية والحواشي عليها، وقد كان فارسها وبحرها: المقاصد الشافية لأبي إسحاق الشاطبي رحمه الله، وتوضيح المقاصد للمرادي، فقد أفدت منهما كثيرًا في هذا البحث.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومادته العلمية أن يكون في مقدمة ذكرت فيها فكرة الموضوع وخطته.

ثم التمهيد، وتحدثت فيه عن مفهوم التقييد، وبخاصة عند ابن مالك في ألفيته.

ثم عرضت مسائل التقييد مرتبة على ترتيب ابن مالك نفسه في الألفية؛ كي يسهل الوصول إليها.

وما كان من تقييدات يشبه بعضها بعضًا مع اختلاف الأبواب أشير إلى ذلك.

الخاتمة، وفيها نتائج البحث.

كما أنه يجدر التنبيه إلى أنه ليس من مقاصد هذا البحث انتقاصَ ابن مالك رحمه الله، بل هو الإمام الحجة، وما هذه البحوث والدراسات إلا عالة عليه وعلى أمثاله من العلماء، وحسب ابن مالك تلقي الأمة له بالقبول، ووقوفها على عتبات كتبه، ولسنا أَنْبَهَ منه لنتنقصه أو نقلل من جهده، وإنما هو تتميم لما ذكره، واستدراك من شارحي خلاصته جمعته، واجتهدت في الاعتذار له.

وأسأل الله الإعانة والتسديد، وما توفيقي إلا بالله.

التمهيد

التقييد في أصله اللغوي: الحد من الشيء؛ كي لا يتسع أمره. ومنه: تقييد الدابة، إذا منعتها من مزيد الحركة. قال المناوي(١):" التقييد: جعل القيد في الرجلين. ومنه تقييد الألفاظ"(٢).

وبما أن الشيء يعرف بضده فأفضل ما يعرَّف به التقييد معرفة ضده وهو الإطلاق، وهو من حيث العموم:" أن يذكر الشيء باسمه لا يقرنه به صفة، ولا شرط، ولا زمان، ولا عدد، ولا شيء يشبه ذلك. والتقييد أن يذكر بقرين من بعض ما ذكرناه"(٣).

وعليه فالإطلاق أصل في التخلية والإرسال(٤)، فيقابله التقييد.

وأما عن التقييد(٥) عند ابن مالك رحمه الله في الخلاصة:

---

(١) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، توفي بالقاهرة سنة ١٠٣١هـ. الزركلي، الأعلام٦/٢٠٤.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف١٠٧.

(٣) ابن فارس، الصاحبي٣١٦.

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة٣/٤٢٠.

(٥) التقييد والتخصيص مصطلحان متقاربان عند ابن مالك، كما قال الشاطبي. المقاصد ٥/٣١٣.

فإن ابن مالك رحمه الله وضع الألفية (الخلاصة) للحفظ واختصار قواعد العربية لطلابها بما لا يسع جهله، دون إثقال أو تشعب في الآراء وفروع الخلاف، وقد امتازت بالدقة وحسن التنظيم والترتيب، فهو يعرض أحكام كل باب على حدة مبينًا حاله ووضعه اللغوي من تقديم أو تأخير وإضمار وحذف على نسق متقارب غالبًا. فوضع أحكام الحذف في آخر كل باب، وقد يعرض بعض اللهجات، فجاءت خلاصةً متميزةً بالاختصار والسهولة والسلاسة والعمق في تحرير المسائل بما قد يفوق بعض المطولات. قال الشاطبي رحمه الله:" وكم من مسألة نجدها في هذا النظم أحسن وأسد تحريرًا منها في التسهيل"(٦)، ولكن كان لهذا الاختصار ضريبته، فكان من ذلك تقييده لبعض المسائل تقييدًا ألجأه إليه –غالبًا- ضيق النظم وطلب الاختصار والإيجاز. وقد جاء التقييد عنده بصور تتفق كثيرًا مع صوره التي ذكرها ابن فارس رحمه الله. ومن ذلك:

أنه يقيد بالعدد أحيانًا، فإذا أراد خلاف ذلك نبه عليه كما فعل في مسوغات الابتداء بالنكرة بعدما ذكرها نبه على القياس على ما لم يذكر. وقد يصرح بعدم التقييد كما في قوله في باب التوكيد: (والقيد لن يلتزما).

أنه قد يقيد بالمثال. وهذا كثير في الخلاصة. قال الشاطبي:" فهو يعطي القيود والأحكام بالأمثلة، وهو كثير في كلامه"(٧).

وربما استعمل طريقة الحصر والاستثناء للتقييد. كما سيأتي في البحث.

وأما عن دواعي التقييد عند ابن مالك في الألفية فإنها ترجع لأمور أهمها:

---

(٦) المقاصد الشافية١٨٩/٨، وانظر: ٥٠٩/٨، ١٢٠/٦.

(٧) المقاصد الشافية٣٧/١، وانظر: ٦٢٦/٤، ٤١٨/٩.

- الداعي الأكثر لقيود الألفية هو الحرص الشديد من الناظم على الاختصار. وسيأتي في البحث كثير من أمثلة ذلك والتنبيه عليها في موضعها.

- الوضوح، فقد يدع الناظم بعض الإطلاقات والتفصيلات؛ للوضوح، وهذا كثير عنده، وقد نبه عليه الشرَّاح وبخاصة المرادي، فإنه كثيرًا ما يعتذر للناظم بالوضوح.

- نظرة الناظم للكثرة والقلة فربما قيَّد لقلة ما يستدعي الإطلاق وندرته.

- قلة القائلين ببعض الآراء النحوية تجعل الناظم أحيانًا يقتصر على الأشهر.

- التيسير والتسهيل قد تجعل الناظم يقيد بعض الأحكام النحوية؛ لتجنب التشتيت لاسيما على المبتدئين.

وهنا يجدر التنبه إلى أن ابن مالك رحمه الله حَرِصَ في الخلاصة على وحدتها المتكاملة فقيَّد في مواضع اكتفاءً بما أطلقه في موضع آخر، وقد ينبه على ذلك في بعض الأحيان، وربما وَكَلَ ذلك إلى فهم القارئ؛ لا سيما أن علوم اللغة تساعد على ذلك؛ إذ هي مترابطة مع بعضها لا ينفك الأصل فيها عن الفرع ، ولهذا فالناظم –كما ذكر الشاطبي[٨]- كثيرًا ما يعتمد على الإشارة في هذا النظم.

مواضع التقييد في الألفية:

باب الكلام وما يتألف منه:

قال الناظم رحمه الله:

بالجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

تقديم الجار والمجرور في بيت الناظم رحمه الله يفيد في ظاهره أنه يقيد معرفة الاسم بهذه العلامات الخمس، وليس الأمر كذلك، بل هي أكثر من أن تقيد بهذا العدد وإن كان الناظم أتى

(٨) السابق٩/١١٤.

على أهمها وأشهرها لكنه "لم يستوفها...؛ إذ بقي منها الإضافة، وعود الضمير إليه، كعوده على أل الموصولة في: أفلح المتقي ربه، والجمع، والتصغير، وإبدال اسم صريح منه، نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟، وموافقة ثابت الاسمية، أو في معناه كقط وعوض وحيث، فإنها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك"(٩).

وقد أطلق الناظم رحمه الله العلامات في التسهيل بما لا يوحي بتقييد، فقال:" ويعتبر الاسم بندائه، وتنوينه في غير روي، وبتعريفه، وصلاحيته بلا تأويلٍ للإخبار عنه، أوإضافةٍ إليه، أوعود ضميرٍ عليه، أوإبدال اسمٍ صريحٍ منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعلِ، وبموافقة ثابت الاسميّةً في لفظ أو معنى دون معارض"(١٠).

يكشف النص السابق أن علامات الاسم أكثر مما ذكر وإن كان الناظم أتى بالأهم إلا أنه بقي شيء كثيرٌ من المهم لم يذكره.

ومن حيث الإطلاق فعلامات الاسم أكثر مما ذكر وهي متناثرة في كتب النحو يأتي الحديث عنها عند مناسبتها غالبًا، قال أبو البركات الأنباري:" فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة"(١١)، وقال الأبذي(١٢):" الاسمُ لَهُ خَوَاصّ تخصه من أَوَّلِه، وخَوَاصّ تَخُصُّه مِنْ آخرِه، وخَوَاصّ تَخُصّه مِنْ وَسَطِه، وخَوَاصّ تخصُّه من معناه"(١٣).

---

(٩) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٣٥.

(١٠) التسهيل لابن مالك ١/١٠، وانظر: شرح المفصل ١/٢٥.

(١١) أسرار العربية ١٠، وانظر: السهيلي، نتائج الفكر ٦٨، والسيوطي، الهمع ١/٩.

(١٢) أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، نحوي من أهل الأندلس، انتقل إلى القاهرة وتوفي بها سنة٨٦٠هـ. الزركلي، الأعلام١/٢٢٩.

(١٣) شرح حدود النحو٥٨.

ولعل الناظم رأى أن مثل هذه العلامات لا يمكن أن يوقف لها على عدد فاكتفى منها بالأهم مما يمكن أن يشمل الأسماء جميعًا.

كما أنه قد يرد على الناظم في البيت السابق أنه قيد علامة الاسم التعريفية بـ (أل) من بين المعرفات الأخرى، والتعريف يكون بـ (أل) وغيرها كالإضافة، فلو أطلق لكان أولى؛ لأن التعريف لايكون إلا للأسماء؛ " إذْ لاحظ لغيره فيه"(١٤).

وقد أطلق الناظم رحمه الله هذه العلامة في مصنفاته الأخرى، فعبر بـ (التعريف). قال في شرح الكافية الشافية عند قوله: (وجعله معرفًا)(١٥): "وهذه العبارة أولى من أن تذكر الألف واللام،...(وجعله معرفًا): يتناول تعريف الإضافة، والتعريف بحرف التعريف...، ويتناول أيضًا التعريف بالألف والميم، وهي لغة أهل اليمن(١٦)".

قال أبوحيان رحمه الله عند قول ابن مالك في التسهيل:(وبتعريفه):"يشمل أنواع التعريف سواء أكان بأداةٍ كالألف واللام، أو بإضافة نحو: معاذ الله، ووبح زيد، وكذلك تعريف الإضمار، والعلمية، والإشارة. وهذا أحسن من قول من قال: ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه"(١٧).

ولعل ضيق النظم هو الذي ألجأ ابن مالك إلى هذا التقييد، فذكر الجزء وأراد الكل. والله أعلم.

وفي الباب نفسه:

---

(١٤) المرادي، توضيح المقاصد ٣٤/١.

(١٥) شرح الكافية الشافية ١٦٣/١-١٦٤. وانظر: التسهيل ١٠/١، وعمدة الحافظ ٩٧/١، وسبك المنظوم ٦٠.

(١٦) قيل: هي لغة حمير، ونسبت لطيء. انظر: ابن عقيل، المساعد ٢٤/١، والمرادي، شرح التسهيل ٨٨.

(١٧) التذييل والتكميل ٥٣/١. وانظر: السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل١٠٠/١، وابن يعيش، شرح المفصل٢٤/١، والسيوطي، الهمع ١٠/١.

قال الناظم رحمه الله:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ (يَشَمْ)

ظاهر كلام الناظم تقييده تمييز المضارع بـ (لم) فقط، مع أنه يتميز بعلامات أخرى كأخوات (لم)[١٨].

وقد توسع الناظم في التسهيل بما لم يقف عند هذه العلامة فقال:"واعلم أن المضارع يميزه من غيره صلاحيته لأن تدخل عليه (السين)، أو (سوف)، أو (لم)، أو (لن)، أو (كي)، وافتتاحه ببعض (نأتي)"[١٩].

وذهب الأزهري إلى أن الناظم إنما اقتصر على (لم) علامة على المضارع دون غيرها؛ لأن "هذه العلامة أنفع علامات المضارع؛ ولذلك اقتصر عليها"[٢٠].

ويعزّزُ هذا قول الناظم نفسه في شرح الكافية الشافية:" وتمييز المضارع بلم مغنٍ عن علاماته الأخر، وإن تساوت في الاختصاص به"[٢١].

وذهب الشربيني[٢٢] إلى أن الناظم "إنما اقتصر على (لم)؛ لأن لها امتزاجًا بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي، حتى صارت كجزئه"[٢٣].

هذا وكل ما قيل يحتمل الصواب ولا سيما أن حالة النظم تعزز ذلك وتقويه، كما أنه لا يمكن أن يكون مضارع إلا وهو يقبل هذه العلامة.

---

(١٨) شرح المكودي على الألفية مع حاشية ابن الحاج ٢٨/١.

(١٩) التسهيل١٧/١.

(٢٠) التصريح ١٧٢/١.

(٢١) شرح الكافية الشافية١٦٩/١.

(٢٢) محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، فقيه شافعيّ، مفسر له مصنفات متنوعة. من أهل القاهرة توفي سنة٩٧٧هـ. الزركلي، الأعلام٦/٦.

(٢٣) فتح الخالق المالك ١٣٤/١.

باب المعرب والمبني:

قال الناظم رحمه الله:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

قيد الناظم علة بناء الاسم بشبه الحرف فقط[٢٤]. حتى قيل: "إنه لا سلف له في ذلك"[٢٥]. قال ابن عقيل:"فعلة البناء منحصرة عند المصنف في شبه الحرف"[٢٦]. ولكن الناظم قد سبقه بذلك سيبويه؛ فلم ير سببًا غيره للبناء[٢٧].

وقد ذكر غيره" من النحويين...أسبابًا للبناء، منها: شبه الحرف...، ومنها تضمن الفعل معنى الحرف، ومنها وقوعه موقع المبني...، ومنها مضارعة ما وقع موقع المبني...، ومنها ما خرج عن النظير، ومنها الإضافة إلى مبني..."[٢٨].

ويدع ابن مالك كل ذلك، ويقتصر على أن علة البناء هي شبه الحرف فقط، فيرى أن اسم الفعل لم يبن لشبه الفعل؛ إذ لو كان ذلك لأعرب أفّ وأوّه؛ لشبه الفعل المضارع، وكذلك بُنِي: سقيًا ورعيًا؛ لشبه فعل الأمر[٢٩].

ويجيب الزركشي[٣٠] عن هذا التقييد بأن ابن مالك رحمه الله إنما تعرض لما بُني بأصل وضعه، ولم يتعرض للبناء الطارئ[٣١].

---

(٢٤) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية١/٣٨، وأبوحيان، منهج السالك١/١٥، والزركشي، تأصيل البنا في تعليل البنا٣١، والأشموني، شرح الألفية١/٨٤.

(٢٥) السيوطي، البهجة المرضية٤٤.

(٢٦) شرح الألفية ١/٣٨.

(٢٧) الكتاب١/٢٠.

(٢٨) أبو حيان، التذييل والتكميل ١/١٣٢-١٣٣، وانظر: الرضي، شرح الكافية ١/٤١، ٢/١٣٨، ٢٢٠، وشرح الجمل لابن خروف٢/١٠٥٨.

(٢٩) التسهيل ١/٣٨.

(٣٠) محمد بن بهادر بن عبد الله المصنف المحرر بدر الدين أبو عبد الله المصري الزركشي، توفي سنة٧٩٤هـ. ابن

وربما أن ابن مالك اعتمد على الأشهر والأقوى عند حذاق النحويين[٣٢]، وأن أسباب البناء وإن تعددت فإنها"ترجع لشبه الحرف مباشرة"[٣٣].

وفي الباب نفسه:

قال رحمه الله:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) والمَعْنَوِيِّ في (مَتَى) وَفِي (هُنَا)
وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا

قيد الناظم في هذه الأبيات أنواع شبه الحرف بأربعة أنواع، وترك أنواعًا أخر[٣٤]، كـ الشبه الإهمالي، "وضابطه: أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول، كأسماء الأصوات، والأعداد المسرودة قبل التركيب، وفواتح السور"[٣٥].

والشبه اللفظي، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ الحرف، مثل حاشا الاسمية فإنها أشبهت حاشا الحرفية[٣٦].

وقد أطلق ابن مالك أنواع الشبه في مصنفاته الأخرى ولم يقيدها بالأنواع الأربعة المذكورة في النظم[٣٧].

قاضي شهبة، طبقات الشافعية٣/١٦٧-١٦٨.

(٣١) تأصيل البنا في تعليل البنا ٧٩.

(٣٢) انظر: سيبويه، الكتاب ١/٢٠، والمبرد، المقتضب٣/٣٠٩، والفارسي، الإيضاح العضدي١/١٢، وابن جني، الخصائص١/٧٩، ٣١١.

(٣٣) حاشية الخضري على ابن عقيل١/٥٢، وانظر: أحمد دحلان، الأزهار الزينية١٠.

(٣٤) المرادي، توضيح المقاصد ١/٤٦، وابن هشام، أوضح المسالك ٣/٣٦٢،والسيوطي، البهجة المرضية ٤٤، والأزهري، التصريح ١/١٩٤، والأشموني، شرح الألفية١/٩٢، والشربيني، فتح الخالق المالك١/١٥٤.

(٣٥) الأزهري، التصريح ١/١٩٤. وانظر: الزركشي، تأصيل البنا ٥٦.

(٣٦) محي الدين عبد الحميد، حاشيته على ابن عقيل ١/٤٤.

(٣٧) انظر: الكافية الشافية ١/٢١٦،٢١٨، وشرح العمدة١/١١١، والتسهيل١/١٦٦، وزاد في التسهيل الشبه

ويعتذر المراديُّ للناظم بأنه هنا إنما أتى بكاف التشبيه، وهي مشعرة بعدم الحصر(٣٨).

وأما الشاطبي فإنه يرى أنه من المحتمل أن ابن مالك لم يرد التقييد بهذه الأربعة، ولكن هي المعاقد، فوجوه الشبه وإن تعددت فإنها تعود لها(٣٩).

الجمودي، وهو يرجع إلى اللفظي فلعله اكتفى به. انظر: حاشية الصبان ٩٣/١، وحاشية الخضري٥٧/١، وقال السيوطي:" ويمكن رجوعه إلى اللفظي بتكلف". الهمع ٥٢/١.

(٣٨) توضيح المقاصد٤٧/١، وانظر الأشموني، شرح الألفية ٩٣/١.

(٣٩) المقاصد الشافية ٨٦/١.

باب النكرة والمعرفة:

قال الناظم رحمه الله:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ (هُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ وَالَّذِي)

يرى جمهور النحويين أن المعارف سبعة[٤٠]، وقد قيدها الناظم بستة فقط، فترك المنادى النكرة المقصودة وهو معرفة[٤١].

قال ابن الوردي: " لو قال بدل البيت:

وغيره معرفة كـ (ابني الذي هم يوسف الفضيل ذا يا محتذي)

لعم السبعة الأقسام"[٤٢].

وقد ذكرها ابن مالك في مصنفاته الأخرى، قال في شرح الكافية الشافية:"وجملة المعارف سبعة: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف بالأداة. والمعرفة بالنداء، والمعرف بالإضافة"[٤٣]. وجعل رحمه الله مرتبة المنادى في التعريف قبل الموصول وذي الأداة[٤٤].

---

(٤٠) قال سيبويه:" وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجل، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه" الكتاب١/١٩٧، وانظر: أبوعلي الفارسي، التعليقة ١/٣٤٣، والهمع١/١٩٠. وقد أوصلها بعض النحاة إلى تسعة، وتركتها لندرتها وقلة القائلين بها، فلا تحتمل أن تكون وجهًا يؤخذ به على الناظم، فزادوا اسم الفعل المنون مثل: إيهٍ وصهٍ، ومَن وما الاستفهاميتين. ذكرها الناظم في التسهيل عن ابن كيسان. التسهيل ١/١١٥.

(٤١) شرح ابن الناظم على الألفية٥٥، وابن هشام، أوضح المسالك١/١٠٦، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك١/١١٢، وابن جابر الهواري، شرح الألفية١/١٥١، والأشموني، شرح الألفية١/١٦٩.

(٤٢) تحرير الخصاصة ١/١٢٦، وقال ابن طولون:" ولو قال عوض هذا البيت قول بعضهم:

وغيره معرفة كابني عمر وذا الذي المشرق أنت يا قمر

لشمله". شرح الألفية ١/٩٤.

(٤٣) شرح الكافية الشافية١/ ٢٢٢ . وانظر: التسهيل ١/١١٥، وعمدة الحافظ ١/١٣٧.

(٤٤) التسهيل ١/١١٥.

ويعتذر المرادي للناظم بأنه لم يدَّع الحصر، بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر(٤٥).

ويرى الصبان أن ابن مالك "إنما سكت عنه هنا؛ لذكره في باب النداء..."(٤٦).

وهو اعتذار غير متجه؛ لأن الناظم أفرد بابًا لكل واحد من المعارف المذكورة ولم يكتف بها عن الذكر في هذا البيت.

ونقل يس العليمي(٤٧) عن الدنوشري(٤٨) أن الناظم" إنما تركه في المثال، وإلا فهو داخل في عموم قوله: (وغيره)"(٤٩).

وما ذكره المرادي هو الأقوى؛ إذِ الكاف التشبيهية مانعة لدعوى الحصر والتقييد. والله أعلم.

---

(٤٥) توضيح المقاصد ٨٧/١.

(٤٦) حاشيته على الأشموني ١٦٩/١، وانظر الخضري، حاشيته على ابن عقيل ١٠٨/١.

(٤٧) يس بن زين الدّين بن أَبي بكر بن محمد بن الشَّيْخ عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمى نزيل مصر، توفي سنة١٠٥٨هـ. المحبي، خلاصة الأثر٤٩١/٤.

(٤٨) عَبْد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشريّ الشافعيّ، فقيه مصري، عارف باللغة والنحو له حاشية على التصريح للأزهري، توفي سنة١٠٢٥هـ. الزركلي، الأعلام٩٧/٤.

(٤٩) حاشية يس على التصريح ٩٤/١.

باب اسم الإشارة:

قال الناظم رحمه الله:

وَبِـ (هُنَا أوْ هاهُنَا) أشِرْ إلى دَانِي الْمكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

قيد الناظم رحمه الله بهذا البيت الإشارة بـ (هنا وهاهنا) بالمكان فقط[٥٠]، وهو ما نص عليه في الكافية الشافية أيضًا فقال:"وبالمكان اخصص هنا"[٥١].

وقد أطلق الناظم رحمه الله في التسهيل فلم يجعلهما قيدًا للمكان[٥٢]. وذكر السيوطي[٥٣] أن ابن مالك ذكر في نكته على مقدمة ابن الحاجب أن (هنالك) تأتي للزمان ومثَّل له بقوله تعالى: ُاً □ □ □ □ □ □ ً يونس: ٣٠

ولعل الناظم إنما قيدهما بالمكان؛ لغلبته فيهما. قال الشاطبي:" وتقييده الظرف بالمكان يدل على أن هذه الإشارة لا يشار بها إلى ظرف الزمان، فلا تقول: صمت هنا، تريد هذا اليوم، وهذا إنما هو أكثر، فقد يشار بهنا وهنالك وبهنَّا إلى الزمان، ومن ذلك قوله تعالى: ُ□ □ □ ً الأحزاب:١١، ولم يتقدم غير ذكر الزمان، وقوله: ُاً □ □ □ □ □ □ ً يونس: ٣٠، بعد قوله: اً□ □ ً يونس: ٢٨...ولما كان ذلك قليلاً لم يبنِ عليه، وجعل (هنا) مختصًا بالمكان"[٥٤].

فلعل الناظم رحمه الله اكتفى بالأكثر كما ذكر الشاطبي، ولكن يبقى التقييد واردًا عليه.

باب الموصول:

قال الناظم رحمه الله:

---

(٥٠) انظر: ابن الناظم، شرح الألفية ٨١، والمرادي، توضيح المقاصد١/١٢٤، وابن الوردي، تحرير الخصاصة ١/١٤٦، والأشموني، شرح الألفية١/٢٢٦.

(٥١) شرح الكافية الشافية١/٣١٨.

(٥٢) التسهيل١/٢٥٠-٢٥١، وانظر: سبك المنظوم٨٣.

(٥٣) البهجة المرضية٧٥.

(٥٤) المقاصد الشافية ١/٤٢٠.

(أيٌّ) كَـ (مَـا) وَأُعْرِبَـتْ مَـا لَـمْ تُضَـفْ وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَذَفْ

لـ (أي) مـن حيـث الإعـراب والبنـاء أربعـة أحـوال تعـرب فـي ثلاثـة منهـا وتبنـى فـي واحـدة، وهـي مـا أشـار لهـا النـاظم بهـذا البيـت: إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا.

فقيـد صـدر الصـلة المحذوفـة بـأن يكـون ضـميرًا، مـع أن" الاسـم الظـاهر كـذلك نحـو: جـاء أيهـم ضـاربه، أي: جـاء أيهـم زيـد ضـاربه، فـي مقـام عهـد فيـه أن زيـدًا ضـرب واحـدًا مـن الجماعـة"(٥٥).

وقـد أطلـق النـاظم ذلـك فـي التسـهيل، وسـبك المنظـوم(٥٦). فكـان الأولى أن يطلق هنا.

باب أفعال المقاربة:

قال الناظم رحمه الله:

وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعًا لـ (أَوْشَـكَا) وَ(كَـادَ) لا غَيْـرُ وَزَادُوا (مُوشِكَا)

الظـاهر مـن كـلام النـاظم أنـه"أراد التقييـد بـ (لا غيـر)"(٥٧)، وكـأن العـرب"لم يسـتعملوا مضـارعًا إلا مـن (كـاد وأوشـك)، وأمـا مـن غيرهمـا فـلا، وقـد نُقـل أنهـم اسـتعملوا مضـارعًا مـن (جعـل)"(٥٨)، وقـد" حكـى الأخفـش: طَفَـقَ يطْفِـقُ كضـرَب يضـرِب، وطَفِـقَ يَطْفَـق كعلِـم يعلَـم، وجعـل، حكـى الكسـائي: إن البعيـر ليهـرم حتـى يجعـل إذا شرب الماء مجه"(٥٩).

---

(٥٥) الصبان، حاشيته على الأشموني ٢٥٨/١.

(٥٦) التسهيل ٢٠٠/١، وسبك المنظوم٨٥.

(٥٧) الشاطبي، المقاصد الشافية ٢٩٠/٢.

(٥٨) أبوحيان، منهج السالك٢٥٣/١، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد١٩٨/١، وابن عقيل، شرح الألفية٣٠٩/١، وابن طولون، شرح الألفية٢٣٦/١.

(٥٩) ابن هشام، أوضح المسالك مع التصريح ٦٩٦/١.

قال ابن الحاج:" يقتضي أنه لم يسمع مضارع من هذه الأفعال إلا لـ (كاد وأوشك)، وهو باطل؛ لأنه سمع أيضًا لاثنين: (جعل وطفق)"(٦٠)، وقد حكاه الناظم نفسه في التسهيل وذكر أنه لم يره لغير الجوهري(٦١).

ويعتذر للناظم بالندور والقلة لغير (كاد وأوشك) فمضارعهما" أعرف من الماضي"(٦٢).

ويرد على الناظم التقييد في البيت السابق في قوله: (وزادوا موشكا)؛ لأن ظاهره يفيد أن اسم الفاعل من هذه الأفعال لا يأتي إلا من (أوشك) فقط، وقد جاء اسم الفاعل من (كاد وكرب)(٦٣) .

قال ابن عقيل:" وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من (كاد)، وليس كذلك"(٦٤). وقال ابن هشام:"واستعمل اسم الفاعل لثلاثة وهي: كاد...، وكرب...، وأوشك..."(٦٥).

وقد أطلق الناظم ذلك في الكافية الشافية فقال:"

واستعملوا مضارعًا لـ (أوشكا) و(كاد) واحفظ (كائدًا وموشكا)"(٦٦).

فكان الأولى عدم التقييد بها.

باب إنَّ وأخواتها:

قال الناظم رحمه الله:

---

(٦٠) الفتح الودودي١/١٠٦.

(٦١) التسهيل١/٤٠١.

(٦٢) ابن الناظم، شرح الألفية١٥٨.

(٦٣) انظر: ابن الوردي، تحرير الخصاصة١/٢٢٠،والأشموني، شرح الألفية١/٤٠٩، والسيوطي، البهجة المرضية١١٧.

(٦٤) شرح الألفية١/٣١٠.

(٦٥) أوضح المسالك ١/٣٠٧.

(٦٦) شرح الكافية الشافية١/٤٥٧، وانظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٨٢٤.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ (إنَّ) بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا

أفاد قوله: (معطوفًا) تقييد الجواز بالعطف فقط دون سائر التوابع مع أن العطف، والتوكيد، وعطف البيان، والنعت، مثله عند بعض النحاة(٦٧). وقد أطلق في التسهيل فقال:" والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء...وأجازوا أن يكون من ذلك:ٌ □ □ □ □ □ □ □ ً سبأ"(٦٨). وقال في سبك المنظوم:" والوصف بعد الخبر كالمعطوف على رأي"(٦٩).

قال الرضي:" والوصف، وعطف البيان، والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل، ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعًا ولا إجازة، والأصل الجواز؛ إذ لا فارق"(٧٠).

ويرى الشاطبي أن العذر للناظم في احتمال أنه"لم يرتض مذهب الجرمي ومن قال بقوله"(٧١).

وهذا متجه أن يحمل عليه تقييد الناظم، ولكنه لا يعني عدم الجواز.

باب لا التي لنفي الجنس:

قال الناظم رحمه الله:

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ) وَالثَّانِيِ اجْعَلا

---

(٦٧) انظر: أبوحيان، منهج السالك ٢٨٩/١، والشاطبي، المقاصد الشافية٣٧٦/٢، والصبان، حاشيته على الأشموني٤٣٩/١، والخضري، حاشيته على ابن عقيل.

(٦٨) شرح التسهيل٥٢/٢، وانظر: أبوحيان، التذييل ٢٠٨/٥، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٤٠٠/٣.

(٦٩) سبك المنظوم ١٠٥.

(٧٠) شرح الكافية١١٣/٦، وانظر: يس العليمي، حاشيته على التصريح٢٢٦/١.

(٧١) المقاصد الشافية٣٧٧/٢.

اسم (لا) النافية للجنس إن كان مفردًا بُنِيَ على ما ينصب به، فإن كان ينصب بالفتح بني على الفتح، وإن كان ينصب بالياء بني عليها، كما هو في المثنى وجمع المذكر السالم. والناظم في هذا البيت قيد البناء بالفتح فقط في قوله: (فاتحًا) "وفي عبارته هنا قصور...بل الصواب: على ما ينصب به"(٧٢)، " ولا يختص بالبناء على الفتح كما ذكر المصنف، بل على ما ينصب به"(٧٣).

قال الملوي(٧٤) في بيت الناظم: "ولذا أصلحه بعضهم بقوله:
وركب المفرد بانيًا على ما ينتصب به تفطن واعقلا"(٧٥).
وقد أطلق ابن مالك رحمه الله ذلك في عمدة الحافظ فقال عن اسم (لا):" فإن كانت مفردة، أي غير مضافة ولا شبيهة به بنيت على ما كانت تنصب به"(٧٦).
ويرى الشاطبي أنه" يحتمل أن يكون رأيه رأي الزجاج والمبرد(٧٧)، ويكون (فاتحًا) قيدًا يخرج به المثنى والمجموع على حدِّه"(٧٨).
وذهب الصبان إلى أنه" يمكن أن يكون اقتصاره على الفتح؛ لكونه الأصل، أو مراعاة لمذهب المبرد"(٧٩).

---

(٧٢) المرادي، توضيح المقاصد١/٢١٧.

(٧٣) ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك١/٢٥٨.

(٧٤) أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملوي المجيري، أبو العباس شهاب الدين، الشافعيّ الأزهري، ولد بالقاهرة، وبها توفي سنة ١١٨١هـ. الزركلي، الأعلام١/١٥٢.

(٧٥) حاشية الملوي على المكودي٥٠.

(٧٦) عمدة الحافظ١/٢٥٤. وانظر: التسهيل٢/٥٢.

(٧٧) ورأيهما: أن المثنى والمجموع معربان مطلقًا. انظر: المبرد، المقتضب٤/٣٦٦.

(٧٨) المقاصد الشافية٢/٤٢٤، وانظر: ابن غازي، إتحاف ذوي الاستحقاق١/٣٦٠.

وهذا ضعيف؛ لأن الناظم نفسه ضعَّف رأي المبرد في شرح التسهيل، واعترض عليه، وقال بعد أن ذكر ما احتج به:" وكلتا الحجتين ضعيفة..."(٨٠).

وذهب ابن الحاج إلى أن الناظم أراد بالفتح الشمول(٨١).

وهذا بعيد.

ولعل الناظم عبر بالفتح؛ لكونه الأغلب والأكثر؛ فهو يكون في المفرد، والمركب، وجمع التكسير، وجمع المؤنث على لغة. والله أعلم.

باب النائب عن الفاعل:

قال الناظم رحمه الله:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الْمَطَاوعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

الفعل الماضي الذي أوله (تاء) يضم أوله وثانيه مطلقًا، وقول الناظم: (تا المطاوعة) قيد خاص على هذه (التاء)؛ وعليه فـ" إن اقتصاره في تعريف ما يضم ثانيه مع الأول على ما أوله (تاء) المطاوعة تقصير؛ إذْ كان ضم الثاني غير مقتصَر به على ما كانت تاؤه للمطاوعة، بل هو عام فيما أوله تاء كانت للمطاوعة أو لغيرها...، فالحاصل أن هذا تقييد مخل فلو قال:

والثاني التالي (تاء) زائدة فاضمم ففي الضم تمام الفائدة

أو قال: فاجعله كالأول تعطَ الفائدة

أو ما أشبه ذلك لتخلص من هذا الشغب"(٨٢).

قال أبوحيان رحمه الله في شرح البيت السابق:" ولا اختصاص لهذا الحكم بما ولي (تاء) المطاوعة، بل ما أوله (تاء) مزيدة فإنه يضم ثانيه كأوله، نحو: تُدُحرج..."(٨٣).

---

(٧٩) حاشية الصبان على الأشموني٢/٤٦٦.

(٨٠) شرح التسهيل٢/٥٧.

(٨١) الفتح الودودي١/١١٦.

(٨٢) الشاطبي، المقاصد الشافية٣/١٨-١٩، وانظر: ابن غازي، إتحاف ذوي الاستحقاق١/٤٠١.

وقد أطلق الناظم رحمه الله في التسهيل، فقال:" يضم مطلقًا أول فعل نائب ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوله (تاء)"(٨٤).

ويعتذر المرادي رحمه الله للناظم فيقول:" فإن قلت: فتقييد الناظم (التاء) بالمطاوعة ليس بجيد. قلت: هو كذلك. والعذر له أن (التاء) فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بـ (تاء) المطاوعة، فاكتفى بذكرها"(٨٥).

وقال الملوي:" يجاب عن المصنف: بأنه نظر للغالب"(٨٦).

ويرى ابن طولون والخضري أن الناظم إنما قيدها بـ (تاء) المطاوعة؛ لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي؛ لأن المضارع لا يفتتح بـ (تاء) المطاوعة، بل بحروف المضارعة"(٨٧).

والمخرج من هذا عند ابن غازي لو قال:

والثاني التالي (تا) الزيادة فاضمم بماضٍ إن تكن معتاده

وهو مخرج سهل من شغب هذا التقييد، ويلغي التحرز من المضارع بنصه على الماضي، وهو عنده أولى من إصلاح الشاطبي(٨٨).

وفي الباب نفسه:

قال رحمه الله:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لـ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبٌّ)

---

(٨٣) منهج السالك٢/٤٥، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد ١/٢٥١، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك١/٣١٩، والشربيني، فتح الخالق المالك٢/٧٢١.

(٨٤) التسهيل٢/١٣٠، وانظر: سبك المنظوم١١٥.

(٨٥) توضيح المقاصد١/٢٥١.

(٨٦) حاشيته على المكودي٦١.

(٨٧) شرح الألفية١/٣٢٩، وحاشية الخضري على ابن عقيل١/٣٨١، وانظر: ابن الحاج، الفتح الودودي /١٣٥.

(٨٨) إتحاف ذوي الاستحقاق١/٤٠١.

يرى ابن مالك في هذا البيت أنه متى ما خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب الشكل ترك ذلك الشكل المسبب للبس واستعمل الشكل الذي لالبس معه، وذلك نحو: (بِعت) عندما أسند لضمير مخاطب وأخلص الكسر معه وقع اللبس. أَلِلفاعل هو أم للنائب عن الفاعل؟ فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام مع مضموم الفاء.

وهذا تقييد منه رحمه الله "خالف فيه غيره...وقد ارتكب مذهبًا لا قائل به"(٨٩)، فسيبويه رحمه الله وعامة النحاة بعده لم يلتزموا هذا التقييد، بل أطلقوا الحركات الثلاث(٩٠)، قال ابن هانئ:" ولم يقيد النحاة هذه اللغات بأمن اللبس. سيبويه فمن دونه"(٩١).

واعترض الشاطبي على الناظم من وجهين:

الأول: أن دعوى اللبس هنا فيها مخالفة للسماع، فيكون قد صادم السماع بالقياس. والقياس إذا خالف السماع مرفوض.

الثاني: أن اللبس عند العرب ليس بمجتنب بإطلاق(٩٢).

قال أبوحيان عن العرب:" ولم يبالوا بالإلباس كما لم يبالوا به حين قالوا (مختار) لاسم الفاعل واسم المفعول، والفارق بينهما تقديري لا لفظي"(٩٣).

---

(٨٩) الشاطبي، توضيح المقاصد٣/٢٤-٢٦، وانظر: أبوحيان، منهج السالك٢/٤٧، والمرادي، توضيح المقاصد١/٢٥٣، وابن هشام، أوضح المسالك٢/٦١، وابن غازي، إتحاف ذوي الاستحقاق١/٤٠٣، والأشموني، شرح الألفية٢/٥٥٣، والملوي، حاشيته على المكودي٦٢.

(٩٠) انظر: الكتاب٤/٤٤٣-٤٤٤، وابن السراج، الأصول ٣/٢٨١، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب١/٧٩-٨٠، وابن يعيش، شرح المفصل١٠/٦٧، ٧١-٧٢. وقد ذهب المازني في المنصف إلى ضرورة مراعاة اللبس عند بعض العرب. وخالفه ابن جني ١/٢٥٤.

(٩١) انظر: ابن غازي، إتحاف ذوي الاستحقاق١/٤٠٥.

(٩٢) المقاصد الشافية٣/٢٥.

(٩٣) التذييل والتكميل٦/٢٧٣.

وإن كان هذا التقييد فيه مأخذ على الناظم "فإن الاجتناب أولى وأرجح"(٩٤). ولا سيما أن الناظم أولى اجتناب اللبس عناية فائقة في هذا النظم وغيره من مصنفاته.

باب تعدي الفعل ولزومه:

قال الناظم رحمه الله:

وَعَدِّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ

ذكر الناظم هنا أن تعدية الفعل اللازم تكون بحرف الجر، ولم يذكر سوى ذلك، فكأنه قصره عليه، وليس الأمر كما ذكر، بل" ذكر الناس أنه يعدى بحرف الجر نحو: غضبت على زيد، وخصوصًا بـ (الباء)، نحو: خرجت بزيد، وقمت بعمرو، وبهمزة النقل نحو: أخرجت زيدًا، وبتضعيف العين نحو: فرَّحت زيدًا...وزاد بعض الناس في المعديات ألف المفاعلة نحو: جالست زيدًا، و(سين) الاستفعال نحو: استخرجت المال، وذهب الكوفيون إلى أن من المعديات –أيضًا- تغيير الحركة نحو: شَتُرَت عين الرجل وشَتَرَهَا الله"(٩٥)، وفي شرح الأشموني:" ويصير اللازم متعديًا بسبعة أشياء..."(٩٦)، بل إن بعض المعدِّيات تختص بخصائص لا توجد في حرف الجر كما في التضمين، فإن يختص بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة(٩٧).

ولم يقيد الناظم رحمه الله التعدية بحرف الجر في (سبك المنظوم)، ففي باب تعدي الفعل ولزومه قال:" وتلحق بـ (فاء) الثلاثي همزة النقل، أو تضعف عينه، فيتعدى إلى واحد إن كان

---

(٩٤) الأشموني، شرح الألفية٢/٥٥٣.

(٩٥) أبوحيان، منهج السالك٢/٩٠، والتذييل٧/٥٨.

(٩٦) شرح الألفية٢/٦٠٣، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب٦٧٨، والشربيني، فتح الخالق المالك٢/٧٦٨، وحاشية ياسين على التصريح١/٣١١.

(٩٧) ابن هشام، المغني٦٨٠.

قاصرًا عنه فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا، ويصير متعديًا إن كان لازمًا"(٩٨).

جاء في حاشية ياسين العليمي عن الدنوشري أنه قال:" إنْ قيل لِمَ اقتصر على الجار، ولم يذكر الهمزة والتضعيف؟ أجيب بأن الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعدٍ، أما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة، والتعدي بالمجاز غير خاص بالقاصر، بل يكون بالمتعدي بالنسبة لما لم يتعدَّ إليه نحو: ضربت زيدًا بالسوط"(٩٩).

ومن المناسب هنا ذكر ما اعتذر به ابن إياز لابن معطي وإنزاله على فعل ابن مالك؛ إذ قال:" أسباب التعدي وآلته ثلاثة: حرف الجر، كما ذكره-ابن معطي-، والهمزة نحو: أذهبت زيدًا، وتضعيف العين نحو: فرَّحت زيدًا. وإنما اقتصر المصنف على حرف الجر؛ لأنه هو الوُصْلة الحقيقية، ألا تراه واقعًا بينهما؛ ولأنه –أيضًا- أكثرها استعمالاً وأوسعها مجالاً"(١٠٠).

باب التنازع:

قال الناظم رحمه الله:

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

يفهم قولُ الناظمِ:(غَيْرَ خَبَرْ) أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول من باب ظن وجب حذفه، وإن كان المفعول الثاني الذي هو الخبر في الأصل فحقه التأخير. وهذا تقييد منه رحمه الله، "وليس الأمر كذلك، بل لافرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير"(١٠١)؛ لأنها كلها عمد. قال ابنه:" ولو قال بدله:

---

(٩٨) سبك المنظوم١٢٢.

(٩٩) حاشية ياسين١/٣١١.

(١٠٠) المحصول في شرح الفصول١/٣٠٠.

(١٠١) ابن الناظم، شرح الألفية٢٥٩. وانظر: المرادي، توضيح المقاصد١/٢٨٠، وابن الوردي، تحرير

واحذفه إن يكن مفعول حَسِبْ وإن يكن ذاك فأخره تصب لخلص من ذلك التوهم"[١٠٢].

وتعقب المراديُ ابنَ الناظم في تصويبه وقال:" قوله: (مفعول حَسِب) يوهم أن مفعول غير (حسب) يجب حذفه وإن كان خبرًا وليس كذلك، (بل خبر كان لا يحذف أيضًا)[١٠٣]، بل يؤخر كمفعول (حسب)، نحو: زيد كان وكنت قائمًا إياه. وهذا مندرج تحت قول المصنف: (خبر) ولو قال:

بل حذفه إن كان فضلةً حتم وغيرها تأخيره قد التزم لأجاد"[١٠٤] .

قال الأشموني متعقبًا المراديَّ:" وعلى هذا –أيضًا- من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس...فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعمدة فجئ به مؤخرا"[١٠٥].

وقد أطلق الناظم في شرح الكافية الشافية فرأى أنه لا يحذف ما لا يجوز حذفه[١٠٦]. وفي التسهيل:" ويجوز حذف المضمر غير المرفوع"[١٠٧] . فأطلق منع الحذف على المضمر المرفوع؛ لأنه عمدة.

وحول هذا التقييد قال الشاطبي عن بيت الناظم واعتراض ابنه عليه في تقييده بـ:(غير خبر):" دخل له المبتدأ في وجوب

الخصاصة١/٢٩٠-٢٩١، والأشموني، شرح الألفية٢/٦٢٠.

(١٠٢) شرح الألفية٢٥٩.

(١٠٣) في النسخة التي حققها عبد الرحمن سليمان(لأن خبر كان لا يحذف أيضًا)، ولعلها هي الأصوب٢/٦٤٢.

(١٠٤) توضيح المقاصد١/٢٨٠.

(١٠٥) شرح الألفية٢/٦٢٠.

(١٠٦) شرح الكافية الشافية٢/٦٤٨.

(١٠٧) التسهيل٢/١٧٣.

الحذف، وهو المفعول الأول في ظن، ولا محالة أن الأول كالثاني، فإن وجب التأخير في الثاني ظهر وجوبه في الأول فنقول: ظننت منطلقة وظنتني منطلقًا هندٌ إياها... فـ(إياها): مفعول ظننت الأول، "، ثم يعتذر للناظم بأنه إنما اقتصر على ذكر الخبر؛ ليلحق به المبتدأ؛ إذ هما سواء في كونهما عمدتين، ثم يرى أنه ربما أراد الناظم حذف المبتدأ مع أنه عمدة؛ لأن حذفه اختصاريًا؛ ليدل عليه، ومن شأن المبتدأ أن يحذف اختصارًا، فكان حذفه أولى فيمكن أن يكون الناظم ارتكب هذا مذهبًا اعتمادًا على وجوب الحمل على أحسن الأقبحين(١٠٨).

وما قاله الشاطبي مخالف لما قاله الناظم نفسه في شرح الكافية الشافية والتسهيل.

باب المفعول المطلق:

قال الناظم رحمه الله:

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

ظاهر كلام الناظم هنا تقييد جواز حذف عامل المصدر إذا كان مبينًا للنوع أو العدد فقط، وأما غيرهما فلا. فيمتنع الحذف مع المؤكد لعامله؛ لأنه" يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه. وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز"(١٠٩) .

قال ابنه رحمه الله:" يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره. ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا"(١١٠)، ثم يقول مجيبًا عن علة المنع عند أبيه:" ولا نسلم أن الحذف مضاف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى. ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في

(١٠٨) بتصرف من المقاصد الشافية ٣/٢٠٨-٢٠٩.

(١٠٩) ابن مالك، شرح الكافية الشافية٢/٦٥٧، وانظر: شرح عمدة الحافظ٢/٦٩١.

(١١٠) شرح الألفية٢٦٥.

دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفًا جائزًا... نحو: أنت سيرًا، وميرًا، وحذفًا واجبًا في مواضع...نحو: سقيًا، ورعيًا، وحمدًا، وشكرًا لا كفرًا، فمنع مثل هذا إما سهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام"(١١١).

وانتصر ابنُ الوردي لبدر الدين على أبيه وقال:" ويجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل وإن كان مؤكدًا، خلافًا للشيخ رحمه الله، ووفاقًا لابنه. دليلنا نحو قولهم: ائت سيرًا سيرًا. مما جاز حذف عامله، وسقيًا، ورعيًا، وحمدًا لا كفرًا، مما وجب حذف عامله، وهو كثير جدًا"(١١٢).

وكذلك انتصر ابنُ هشام لبدر الدين على أبيه وقال عن المانعين لحذف عامل المؤكد:" وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه(١١٣) أيضًا"(١١٤) ، ثم قال:" وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت. ولبدر الدين ابن مالك مع والده بحث أجاد فيه"(١١٥).

وقال المكودي عن اعتراض بدر الدين على أبيه:"واعتراضه عليه متجه"(١١٦)، وقال دحلان:" ورجحه كثيرون"(١١٧).

---

(١١١) شرح الألفية٢٦٦.

(١١٢) تحرير الخصاصة١/٢٩٣-٢٩٤.

(١١٣) انظر: الكتاب١/٣١٨.

(١١٤) مغني اللبيب٧٩٣-٧٩٤، وانظر: أوضح المسالك؛ فلم يتعقب ابن الناظم بل أقره. كما قال الأزهري. التصريح٢/٤٦٨.

(١١٥) المغني٧٩٣.

(١١٦) شرح الألفية١/١٥٤.

(١١٧) الأزهار الزينية ٧٤.

وأما ابن عقيل فإنه اعترض على بدر الدين ورجح كلام أبيه، وذهب إلى أن ما قاله بدر الدين ليس صحيحًا، وأن استدلاله بوجوب حذف عامل المؤكد ليس منه(١١٨).

وإلى ذلك -أيضًا- ذهب الشاطبي ورد كلام بدر الدين(١١٩).

وذهب ابن قيم الجوزية إلى" أن المصدر الذي أتى لمجرد تأكيد العامل يمتنع حذف عامله؛ إذ التأكيد المقصود به تقوية المعنى وتثبيته، والحذف منافٍ لذلك، ولا يَرِدُ عليه جواز الحذف في نحو: أنت سيرًا، ووجوبه في نحو: أنت سيرًا سيرًا؛ لأن المصدر فيهما نائب عن الفعل لا معمول له"(١٢٠).

وقد أطلق الناظم الجواز في التسهيل وشرحه قال:"ويحذف عامل المصدر جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية"(١٢١). وهو الصحيح، فالإطلاق أولى؛ لأن ما حذف لدليل فهو كالثابت.

باب حروف الجر:

قال الناظم رحمه الله:

بَعِّضْ وَبَيِّن وابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَةْ بِـ (مَنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةْ

ذكر الناظم أن (مِن) لابتداء الغاية في الزمان والمكان فقط، وهذا تقييد "لو سكت عنه لكان أتم"(١٢٢) ؛ إذ هي " لابتداء الغاية مطلقًا كانت في زمان أو مكان أو غيرهما"(١٢٣).

---

(١١٨) شرح ابن عقيل على الألفية٢/١٤٧.

(١١٩) المقاصد الشافية٣/٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨.

(١٢٠) إرشاد السالك ١/٣٥٨، وانظر: ابن جابر، شرح الألفية١/٢١٣، والسيوطي، البهجة المرضية١٧٣، وحاشية الخضري١/٤٩، وحاشية الملوي٧٣.

(١٢١) التسهيل٢/١٨٤، وانظر: سبك المنظوم١٢٥.

(١٢٢) المقاصد الشافية٣/٥٩٣، وانظر: المكودي، شرح الألفية١/١٨٧، والأزهري، التصريح٣/٢٤.

(١٢٣) الشاطبي، المقاصد الشافية٣/٥٩٣.

وقد أطلق الناظم في التسهيل قال:" وهي لابتداء الغاية مطلقًا"(١٢٤)، وقال في الشرح:" وهي لابتداء الغاية في غير مكان ولازمان"(١٢٥).

وهذا الإطلاق هو ما يتفق مع سيبويه:" وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"(١٢٦).

قال الشاطبي رحمه الله في تحرير هذه المسألة:" والصواب هنا ما قاله في التسهيل"(١٢٧).

وقال عند شرحه لمعاني (إلى):" ولا يرد عليه-يعني الناظم- هنا ما ورد عليه من كون الغاية لاتوجد لا في زمان ولا مكان...؛ لأنه أطلق القول هنا في الغاية، ولم يقيدها بالزمان والمكان، كما فعل في (مِن) فكان كلامه هاهنا محررًا"(١٢٨).

ويعتذر الشاطبي للناظم عن هذا التقييد بأنه" يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل، وما سواه راجع إليه بالمجاز؛ فكان جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة الأماكن لها؛ إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر"(١٢٩) .

وهو اعتذار لا يخلو من تكلُّف كما هو ظاهر.

باب الإضافة:

قال الناظم رحمه الله:

---

(١٢٤) التسهيل ٣/١٣٠.

(١٢٥) شرح التسهيل٣/١٣٣، وانظر: شرح الكافية الشافية٢/٧٩٧.

(١٢٦) الكتاب٤/٢٢٤، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب٤١٩، وأبوحيان، التذييل١١/١٢١.

(١٢٧) المقاصد الشافية٣/٥٩٣.

(١٢٨) السابق٣/٦١١.

(١٢٩) السابق٣/٥٩٥.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
كَـ (وَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ) وَشَذَّ إِيلاَءُ (يَدَيْ) لِـ (لَبَّيْ)

ظاهر كلام الناظم تقييد إضافة الألفاظ الواردة بالبيت إلى الضمير فقط، فاقتضى" منع إضافة هذه الأسماء إلى الظاهر بإطلاق، وهو مشكل، فإن كلام سيبويه يشعر بخلافه، وذلك أنه حين تكلم مع يونس في زعمه أن (لبيك) اسم مفرد لا مثنى، وأن قلب ألفه مع المضمر كقلب ألف (عليك). استدل على أنه ليس كذلك بأن قال: (لأنك تقول لبى زيد وسعدى زيد)(١٣٠)، فظاهر هذا جواز ما منعه الناظم"(١٣١).

قال أبوحيان رحمه الله عن الشذوذ في لبى:" ويضاف إلى الظاهر تقول: لبى زيد، وسعدى زيد، وإلى ضمير الغائب، قالوا: لبيه. ودعوى الشذوذ فيه باطلة"(١٣٢).

ولعل ابن مالك عد هذا من القليل فلم يلتفت إليه، أو أنه اكتفى بجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه. وأما ما احتج به سيبويه على يونس من قلب الألف ياءً مع الظاهر فقد أجاب عنه ابن جني بأن من العرب من يبدل ألف المقصور في الوقف ياءً فيقول: هذه عصي ورأيت حبلي "وعلى هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس"(١٣٣).

باب اسم الفاعل:

قال الناظم رحمه الله:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط قيد الناظم عمله باثنين فقط، وترك ثلاثة لم يذكرها" فلا جرم أنه قاصر"، و"أن ذلك مما نقصه فلو قال مثلاً بعد قوله: (وولي استفهامًا) إلى آخر الشطرين:

غير مصغر ولا قَبْلُ وُصِفْ كذا إذا جا نعت محذوف عُرِفْ

---

(١٣٠) الكتاب١/٣٥١.

(١٣١) الشاطبي، المقاصد الشافية٤/٦٥، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد١/٣٩٠.

(١٣٢) ارتشاف الضرب٣/١٣٦٤، وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل٢/٤٢٦.

(١٣٣) المحتسب١/٧٨، وسر الصناعة٢/٧٠٢.

يعني قبل العمل لصلح القانون، ولم يخل إسقاطه"(١٣٤).

وقد استوفى الناظم الشروط في مصنفاته الأخرى، فقال في التسهيل:" يعمل اسم الفاعل غير المصغر، والموصوف مفردًا وغير مفرد عمل فعله مطلقًا"(١٣٥).

فكون الناظم يرى هذه الشروط ويعتد بها في مصنفاته متجنبًا الخلاف الوارد(١٣٦) فيها يقوي ورود هذا التقييد عليه.

باب التعجب:

قال الناظم رحمه الله:

بِـ (أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِـ (أَفْعِل) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ (بَا)

للتعجب صيغ سماعية وقياسية والأخيرة هي التي يُعنى بها في هذا الباب، وقد قيد الناظم الصيغ القياسية بصيغتين وظاهر تقديم الجار والمجرور

يفيد ذلك ويدل عليه(١٣٧). وقد عدها بعض النحويين أكثر من ذلك، فعدوا منها صيغة (فعُل) بضم العين، وغيرها(١٣٨).

قال ابن عصفور:" وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، وأفعل به، وَلَفَعُل"(١٣٩).

---

(١٣٤) الشاطبي، المقاصد الشافية٤/٢٧٢-٢٧٣، وانظر: أبو حيان، منهج السالك ٢٩٨/٣، والشريبني، فتح الخالق المالك١١٢٦/٢.

(١٣٥) التسهيل٧٣/٣-٧٤، وانظر: العمدة٦٧١/٢، وسبك المنظوم١٦٢.

(١٣٦) الكسائي وبعض الكوفيين لا يشترطون الحال والاستقبال، وكذلك الاعتماد فلم يشترطه الكوفيون والأخفش. انظر: أبوحيان، منهج السالك١٩٨/٣-٣٠٠، والارتشاف٢٢٦٩/٥-٢٢٧١.

(١٣٧) انظر: أبوحيان، منهج السالك ٢٩/٤، والشاطبي، المقاصد الشافية٤٣٦/٤، وابن الوردي، تحرير الخصاصة٤٥٠/٢، والأزهري، التصريح٣٧٦/٣.

(١٣٨) انظر: الأزهري، التصريح٣٧٦/٣.

(١٣٩) شرح الجمل٥٩١/١، وقد نص عليها المبرد قبل ذلك في المقتضب١٤٧/٢.

وقد أطلقها الناظم في العمدة فقال: "وللمتعجب منه ثلاثة ألفاظ: أحدها: موازن أفعل، والثاني: موازن أفعِل، والثالث موازن فعُل، وهو يجري مجرى نعم"(١٤٠).

ويعتذر الشاطبي للناظم بأن الصيغ المفهوم منها التعجب غير منضبطة لقانون خاص، ولا منظمة بقياس فجاءت على غير اطراد يقاس عليه، فكأنها من قبيل المسموع الذي لا يقاس عليه إلا فعُل في نحو: لقضُو الرجل، فإنه اطرد، وقد ذكره الناظم بعد ولم يهمله.

وأيضًا فقد يقال: إن كل ما ذكر من الألفاظ المؤدية معنى التعجب راجعة إلى معنى الفعلين المذكورين، فكأنه صرح بالأصل دون الفرع(١٤١).

ولعل الناظم -كما قال الشاطبي- اكتفى بذكره في باب نعم وبئس، وهو فِعْلُ أكثر النحويين كما قال أبوحيان(١٤٢).

وما ذكره الناظم في التسهيل قد يعزز هذا ويقويه، قال:" وتلحق ساء: بئس، وبها وبنعم: فعُل موضوعًا أو محولاً من فعُل مضمنًا التعجب"(١٤٣)، وفي عمدة الحافظ قال في (باب التعجب) عن فعُل:" وهو يجري مجرى نعم؛ ولذا أخر إلى بابها"(١٤٤).

باب عطف البيان:

قال الناظم رحمه الله:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غُلاَمُ يعْمُرَا)
وَنَحْوِ (بِشْرٍ) تَابِعِ (البَكْرِيّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيّ

---

(١٤٠) عمدة الحافظ٢/٦٤٢.

(١٤١) بتصرف من المقاصد الشافية٤/٤٣٨-٤٣٩.

(١٤٢) منهج السالك٤/٢٩، والتذييل١٠/١٤٥.

(١٤٣) التسهيل٣/٢٠، وانظر: ناظر الجيش، شرح التسهيل(تمهيد القواعد)٥/٢٥٨٢.

(١٤٤) عمدة الحافظ٢/٧٤٢.

قيد الناظم المواضع التي تعرب عطف بيان، ولا تعرب بدلاً بموضعين فقط، " وذلك غير صحيح، فإن ثَمَّ مواضعَ أخر يتعين فيها العطف ويمتنع البدل...، والذي زاد على الموضعين عشرة مواضع"(١٤٥)، وهذا " يعني أن في كلام الناظم قصورًا؛ لأنه لم يستوف الصور التي لايصلح فيها البيان للبدلية"(١٤٦).

وقد زاد الناظم في التسهيل موضعًا واحدًا وهي أن يقرن بأل بعد المنادى نحو: يا أخانا الحارث(١٤٧).

وذهب ابن هشام فيما نقله عنه الأزهري إلى أن" هذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لا بد أن يكون صالحًا للإحلال محل الأول، وفيه نظر؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرونه في الأوائل"(١٤٨).

ويعتذر الشاطبي للناظم بأن جميع ما استدرك عليه داخل في مثاليه، وعين الموضعين لشهرتها، أو لأن السماع ثابت في المثالين الذين ذكرهما، أو أنه اتبع الجمهور وجرى على طريقتهم وهذه خلاف عادته(١٤٩).

ولعل ما ذهب إليه ابن هشام هو أولى ما يعتذر به للناظم، ويعضده قول الرضي:" وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه(١٥٠)، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل

---

(١٤٥) الشاطبي، المقاصد الشافية٥/٥٢، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد٢/١٢١، والأزهري، التصريح٣/٥٤٥، والخضري، حاشيته على ابن عقيل٢/١٤٠.

(١٤٦) الصبان، حاشيته على الأشموني٣/١٠٧٦.

(١٤٧) التسهيل ٣/٣٢٦.

(١٤٨) التصريح٣/٥٤٦.

(١٤٩) المقاصد الشافية٥/٥٥.

(١٥٠) الكتاب٢/١٤.

عبدالله، فكأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أن يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"(١٥١).

باب عطف النسق:

قال الناظم رحمه الله:

وَاخَصُصْ بِـ (فَاءٍ) عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

الناظم في هذا البيت أراد أن يبين أن (الفاء) لما فيها من معنى السببية مختصة بعطف جملة الصلة على ما لايصح أن تكون صلة؛ لعدم الرابط الذي يربطها بالموصول مثل: الذي يطير فيغضب زيد الذباب. فساغ العطف مع أن الجملة الثانية لايصح وقوعها صلة؛ لعدم الرابط.

وظاهر كلام الناظم" أنه خص هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يشرك معها غيرها، والصلة، والصفة، والخبر، والحال، في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، كذلك يجوز: مررت برجل يبكي فيضحك عمرو، وزيد يقوم فيقعد عمر، ومررت بزيد يضحك فيبكي بشر. لا مانع من هذا كله. وكلامه هنا يقتضي اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك"(١٥٢).

وقد أطلق الناظم في التسهيل وشرحه فقال:" وتنفرد (الفاء) أيضًا بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة، أو صفة، أو خبر، أو حال"(١٥٣).

فكان الأولى بالناظم أن يطلق(١٥٤) هنا كما فعل في مصنفاته الأخرى، "ويمكن أن يعتذر عنه بأن ذكر الصلة التي هي أشد

---

(١٥١) شرح الكافية٣/١١٣.

(١٥٢) الشاطبي، المقاصد الشافية٥/٩٢، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد٢/١٢٧، وابن هشام، أوضح المسالك٣/٢٠٥، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك٢/٦٢٤، والخضري، حاشيته على ابن عقيل٢/١٤٥.

(١٥٣) شرح التسهيل٣/٣٥٤، وانظر: العمدة ٢/٦٤٥، وسبك المنظوم١٧٥.

افتقارًا إلى الضمير العائد من غيرها، وترك ذكر سواها؛ ليخلفه الناظر به، فلا يعد تركه إغفالاً"(١٥٥).

وفي الباب نفسه:

قال رحمه الله:

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ

في قول الناظم:(هنا) قيد إشاري يحتمل أمرين عند الشاطبي:

إما أنه قيد للباب الذي هو فيه؛ لأنه قال:(وحذف متبوع)، ولفظ المتبوع لا يتقيد بهذا الباب من حيث هو متبوع فيتبعه في ذلك النعت والبدل وسائر التوابع، "ولو قال: وحذف معطوف عليه استبح إذا علم- لم يحتج إلى القيد المذكور"(١٥٦).

وإما أن يكون قيدًا للمسألة القريبة الذكر وهي مسألة الحذف، وقد قيدها بعطف الواو والفاء خاصة،" فكأنه يقول: إن حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو أو الفاء مستباح لا حظر فيه"(١٥٧).

ولا إشكال في القيد الثاني؛" لأن السماع هو المتبع، وقد وُجِد الحذف كثيرًا"(١٥٨).

ولعل الثاني هو مراد الناظم رحمه الله فيبطل القيد الأول(١٥٩)؛ لأنه صرح بذلك في مصنفاته الأخرى، كالتسهيل وشرح الكافية الشافية ، وهو الذي عليه أكثر شرَّاح الألفية(١٦٠).

---

(١٥٤) انظر: الأشموني، شرح الألفية٣/١٠٩٠.

(١٥٥) الشاطبي، المقاصد الشافية٥/٩٢.

(١٥٦) السابق٥/١٨١، وانظر: ابن الناظم، شرح الألفية٥٥٠، فقد جعل الإشارة قيدًا في هذا الباب؛ لأن التابع مع العاطف يدل عليه.

(١٥٧) الشاطبي، المقاصد الشافية٥/١٨١.

(١٥٨) السابق٥/١٧٥.

وحكى ابن الحاج أن" الذي يفهم من قول الناظم (هنا) الذي هو إشارة للمكان القريب خصوص (الفاء والواو)؛ لأن الكلام قريبًا إنما هو فيهما خصوصًا"(١٦١).

وفي باب النعت صرح الناظم بجواز حذف المنعوت في قوله:(وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه...)، فلم يكن ليناقض نفسه في هذا الموضع.

باب البدل:

قال الناظم رحمه الله:

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمَزَ يَلِي هَمْزًا كَـ (مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)

ظاهر كلام الناظم أن المبدل المضمَّن لا يكون إلا مع الاستفهام وحده، مع أنه "يساويه في هذا الحكم المبدل من اسم الشرط، فيعاد معه حرف الشرط، نحو: مَن يقم إنْ زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيرًا وإن شرًا تجز به"(١٦٢).

وقد التزم الناظم تقييده بالاستفهام في مصنفاته كلها؛ لأنَّ" مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: من يقم إن زيد وإن عمرو، وكان اسم الشرط، مرفوعًا بالابتداء، فيكون البدل مرفوعًا، بالابتداء ضرورةً، سواء قلنا: البدل على نية تكرير العامل أم لا، فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز على الأصح. وإن جعلنا ما بعد إنْ

---

(١٥٩) وقد ذهب إليه ابن جابر في شرح الألفية٣/٢٩٨.

(١٦٠) التسهيل٣/٣٧٨، وشرح الكافية الشافية٣/٢٦١، وانظر: ابن الوردي، تحرير الخصاصة٢/٥١٦، وابن هشام مع التصريح٣/٦٢٩، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك٢/٦٤٢، والأشموني، شرح الألفية٣/١١٢٢.

(١٦١) الفتح الودودي٢/٢٨ حكاه عن الشمني.

(١٦٢) ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك٢/٦٥١، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد٢/١٦٠، وابن هشام، أوضح المسالك مع شرح التصريح للأزهري٣/٦٥٨-٦٥٩، والسيوطي، البهجة المرضية٢٧٥، والأشموني، شرح الألفية٣/١١٤٠، وابن طولون، شرح الألفية٢/١٠٣.

مرفوعًا على الفاعلية امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل؛ ولأن إنْ لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره"(١٦٣).

"ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام"(١٦٤).

(١٦٣) الأزهري، التصريح٣/٦٥٩، وانظر: الصبان، حاشيته على الأشموني٣/١١٤٠.

(١٦٤) الصبان، حاشيته على الأشموني٣/١١٤٠.

باب النداء:

قال الناظم رحمه الله:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

ظاهر كلام الناظم تقييد المعرف بالنداء والإفراد. والأصل تقييد المنادى بالقيدين(التعريف والإفراد). قال الشاطبي:" فلو قال عوض ذلك:

وابنِ المنادى المفرد المعرَّفا على الذي في رفعه قد عرفا

لكان أبين في المقصود"(١٦٥).

وبيت الألفية هو نفسه في أصلها(الكافية الشافية) ومقصوده ظاهر؛ وبَيَّنه رحمه الله في الشرح" بأن استحقاق المنادى البناء بتعريفه وإفراده"(١٦٦).

ويرى الصبان أن" قوله:(المنادى) ليس بقيد، بل هو بيان لموضوع المسألة؛ لأن الكلام في أحكام المنادى، وأخره عن قوله: (المعرف) ضرورة"(١٦٧).

والاعتذار عن البيت بأنه ضرورة بعيد؛ إذِ الضرورة منتفية بإمكان القلب كما فعل الشاطبي وابن الحاج.

وفي الباب نفسه:

قال رحمه الله:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ (أَزَيدُ ذَا الحِيَلْ)

في قول الناظم: (ذي الضم) تقييد التابع بالمضموم، " وهذا يقتضي بظاهره أن هذا الحكم لا يكون في المبني على الألف أو الواو، نحو: يا زيدان، ويا زيدون. وهذا الاقتضاء غير صحيح، بل الحكم المذكور جار في المبني كله، فإنك تقول: يا زيدان القائمان

---

(١٦٥) المقاصد الشافية٥/٢٥٦، وانظر: ابن الحاج، الفتح الودودي٢/٣٤.

(١٦٦) الكافية الشافية٣/١٢٩٤، وانظر: التسهيل٣/٣٩١.

(١٦٧) حاشيته على الأشموني٣/١١٥١.

والقائمين، ويا زيدون القائمون والقائمين...، فكان حقه أن يحرر عبارته فيقول: تابع ذي البناء، أو ما يعطي معنى مراده، فلو قال: تابع مبني مضافًا دون أل _ لأعطى العموم في الجميع وصح الإطلاق"(١٦٨).

قال ابن الوردي:" والذي كمرفوع: يعم المبني على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو ألف أو واو، بخلاف قول الشيخ: (ذي الضم). فلو قال بدل البيت نحو:

تابع ما كذي ارتفاع أن يضف دون أل انصب كأزيدُ ذا الصلف

لكان أكمل"(١٦٩).

وقد أطلق الناظم في منثوراته، ففي العمدة:" ولتابع المنادى الذي كمرفوع إن كان مفردًا الرفع والنصب"(١٧٠)، وفي التسهيل:" ولتابع غير أي واسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب"(١٧١).

واعتذر الملوي للناظم بأنه أطلق الضم، وأراد به مطلق البناء، ولو كان على الألف أو الواو، وكأنه قال: تابع ذي البناء(١٧٢).

ولعل الناظم بنى على الأغلب، ففعل هنا كما فعل في اسم لا النافية للجنس لما أطلق البناء على الفتح.

باب الاختصاص:

قال الناظم رحمه الله:

---

(١٦٨) الشاطبي، المقاصد الشافية٥/٣٠٦-٣٠٧.

(١٦٩) تحرير الخصاصة٢/٥٤٥، وانظر: الصبان، حاشيته على الأشموني٣/١١٦٥، والخضري، حاشيته على ابن عقيل٢/١٧٧، وابن الحاج، الفتح الودودي٢/٣٨.

(١٧٠) عمدة الحافظ١/٢٧٩.

(١٧١) التسهيل٣/٤٠١.

(١٧٢) حاشيته على المكودي١٥٠.

الإِخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَـ (أَيُّهَا الفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

ظاهر كلام الناظم أن الاسم المنصوب على الاختصاص يلي ضمير المتكلم فقط بدليل القيد المثالي (ارجوني أيها الفتى)(١٧٣). " وهذا غير مستقيم"(١٧٤)؛ إذ سمع في المخاطب(١٧٥)، ولكن " الغالب كونه ضمير متكلم"(١٧٦).

ولم يقيده الناظم بضمير المتكلم في مصنفاته الأخرى وإن استخدم صيغة التقليل، قال في سبك المنظوم:" وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب، وإن ولي غائبًا فليس من هذا الباب"(١٧٧).

وهذا التقييد على خلاف ما اشتهر عند النحويين وإن قل؛ ولهذا فإطلاقه في غير الألفية أولى وأحسن. قال سيبويه:" وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك اللهَ نرجو الفضلَ، وسُبحانك اللهَ العظيمَ، نصبُه كنصب ما قبله –يقصد: إنا معشر الأنبياء ونحوه-، وفيه معنى التعظيم"(١٧٨).

قال الشاطبي:" وقد نص عليه الناس"(١٧٩).

ويعتذر الشاطبي رحمه الله للناظم بأنه سكت عنه؛ لقلته عنده بدلالة قد الدالة على التقليل في التسهيل(١٨٠).

وهذا متجه لا سيما أنه التزم صيغة التقليل في مصنفاته كلها.

وفي الباب نفسه:

---

(١٧٣) انظر: المكودي مع حاشية الملوي١٥٨.

(١٧٤) الشاطبي، المقاصد الشافية٥/٤٦٩.

(١٧٥) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية٥/٤٦٩، وابن الوردي، تحرير الخصاصة٢/٥٧٠، والمرادي، توضيح المقاصد٢/٢٣٢، والخضري، حاشيته على ابن عقيل٢/٢٠٣.

(١٧٦) ابن هشام مع التصريح٤/١٢٧.

(١٧٧) سبك المنظوم١٨٧، وانظر: التسهيل٣/٤٣٤، وشرح الكافية الشافية٣/١٣٧٥.

(١٧٨) الكتاب٢/٢٢٥.

(١٧٩) المقاصد الشافية٥/٤٦٩.

(١٨٠) السابق ٥/٤٦٩.

قال رحمه الله:

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

قيد الناظم اسم الاختصاص في قوله: (تلو أل) بأنه يلي (أل)، فيكون" اشترط شرطًا لم يشترطه النحويون، ولا هو مما يساعد عليه كلام العرب، وذلك أن العرب تنصب على الاختصاص أحد ثلاثة أشياء:

الأول: مافيه الألف واللام، وهو الذي مثل به وقيد المختص به.

الثاني: ما كان مضافًا إلى ما هما فيه، كقولك: إنا معشر العرب نفعل كذا...

الثالث: العلم والمضاف إلى العلم ...

فهذه كلها أمثلة تدل على خلاف تقييده، فيكون غير صحيح"(١٨١).

وقد أطلق الناظم في مصنفاته(١٨٢).

وهو كما قال الشاطبي اشترط ما لم يشترطه النحويون، بل ما قاله النحويون على خلاف تقييده. قال سيبويه:" وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب: بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان"(١٨٣).

وقد أجاب الشاطبي عن تقييد الناظم بأن هذين القسمين (المضاف والعلم) قليلة الاستعمال عند المؤلف، والأمر العام ما ذكر، فكأنه لم يبال بذكرها(١٨٤).

---

(١٨١) السابق٥/٤٧١، وانظر: ابن الناظم، شرح الألفية٦٠٥، وابن الوردي، تحرير الخصاصة٢/٥٧٠، والمرادي، توضيح المقاصد٢/٢٣١، وابن جابر، شرح الألفية٤/٥٥، والمكودي مع حاشية الملوي١٥٩.

(١٨٢) انظر: التسهيل٣/٤٣٤، وشرح الكافية الشافية٣/١٣٧٥، وسبك المنظوم١٨٧.

(١٨٣) الكتاب٢/٢٣٦.

(١٨٤) المقاصد الشافية٥/٤٧٤.

وخلاصة القول: أن ابن مالك قيد هنا ما خالف السماع مما أثبته سيبويه، فالتقييد وارد عليه رحمه الله، وسمة الاختصار قد ظهرت عليه في هذا الباب عمومًا، كما قال المكودي:"قد أجحف الناظم بهذا الباب"(١٨٥).

باب إعراب الفعل:

قال الناظم رحمه الله:

والْفَعْلُ بَعْدَ (الْفَاءِ) فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصَبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

في قول الناظم:(بعد الفاء) تقييد للنصب في الرجاء بعد الفاء، مثل: لعلي أحج فأزورَك. فلا يدخل فيه ما بعد الواو، "وذلك غير مستقيم؛ لأن النحويين المتأخرين من البصريين يجيزون ذلك مطلقًا"(١٨٦).

وقد أطلق الناظم النصب بعد الرجاء مع (الواو) في منثوراته، قال في عمدة الحافظ في مواضع نصب المضارع: "وبعد (الفاء والواو) المسبوقتين بنفي حقيقي أو مؤول أو بفعل طلب صريح أو بتحضيض أو تمن أو ترج"(١٨٧). ثم قال بعد ما مثل عليها:" ولو جعلت (الواو) في هذه الأمثلة مكان (الفاء)، وقصد بها المصاحبة لاستحق الفعل بعدها النصب كما استحق بعد (الفاء)"(١٨٨).

وذهب الصبان إلى صحة هذا القيد؛ إذ لم يسمع النصب بعد (الواو) في الرجاء(١٨٩).

---

(١٨٥) المكودي معه حاشية الملوي١٥٩.

(١٨٦) الشاطبي، المقاصد الشافية٦/٨٥، وانظر: الخضري، حاشيته على ابن عقيل٢/٢٧٠.

(١٨٧) عمدة الحافظ١/٣٣٧.

(١٨٨) السابق١/٣٤٠، وانظر: سبك المنظوم٢١٥.

(١٨٩) حاشيته على الأشموني٣/١٣٩٨.

ورأى الشاطبي أن" ذكر (الفاء) ليس بقيد يخرج (الواو)، بل ذكرها ليلحقها بما تقدم من النفي والطلب. والناظم قد تقدم له أن الواو كالفاء في وقوعها جوابًا إذا كانت بمعنى مع(١٩٠)، يعني حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاء والتمني، فلا بد أن تقع الواو فيهما"(١٩١).

ولعل الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه الصبان. ويعضده قول أبي حيان: "ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء، ولا العرض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع"(١٩٢).

(١٩٠) يقصد قول الناظم: والواو كالفا إن تفد مفهوم مع...

(١٩١) المقاصد الشافية٦/٨٦.

(١٩٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٨٠.

وفي الباب نفسه:

قال رحمه الله:

وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ (فَا أَوْ وَاوٍ) انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

ظاهر كلام الناظم أن الفعل إذا وقع بين الشرط وجزائه وهو مقترن بـ (الواو) أو (الفاء) فقط جاز جزمه عطفًا على فعل الشرط، أو نصبه بأن مضمرة. فقيده بـ (الواو والفاء) مع أن (ثم) تشركهما في ذلك. قال ابن الوردي:" وكان يمكنه ذكره فيها، فيقول بدل البيت:

واجزم أو انصب ما يلي (واوًا وفا وثم) إن بالجملتين اكتنفا"(١٩٣).

وقد أطلق الناظم ذلك في منثوراته وصححه، قال في عمدة الحافظ:"وأجاز الكوفيون إجراء المقرون بـ (ثم) مجرى المقرون بـ (الفاء أو الواو)، فيجوز عندهم أن يقال: إن تأتني ثم تحدثْني أحدثْك، ويصحح ما ذهبوا إليه قراءة الحسنτ: ُپ د د ئا ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ً(١٩٤) النساء: ١٠٠ بنصب الكاف"(١٩٥).

ويرى الشاطبي أن قراءة الحسن لا يثبت بها حكمًا عند البصريين؛ لندورها(١٩٦)، فـ (الواو والفاء) أولى بهذا التقييد والاختصاص؛ لأن (الواو) التي بمعنى (مع) حكمها حكم (الفاء) في جميع مالها(١٩٧).

---

(١٩٣) تحرير الخصاصة٢/٦٣٨، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد٢/٣٤٦، والأشموني، شرح الألفية٤/٤٤٢، والأزهري، التصريح٤/٣٩٢، والسيوطي، البهجة المرضية٣١٥، ودحلان، الأزهار الزينية١٥٠.

(١٩٤) انظر: ابن جني، المحتسب١/١٩٥.

(١٩٥) عمدة الحافظ١/٣٦١، وانظر: شرح الكافية الشافية٣/١٦٠٧.

(١٩٦) في الكتاب:" واعلم أن (ثمّ) لا ينصب بها كما ينصب بـ (الواو والفاء)، ولم يجعلوها مما يضمر بعدها أن..."٣/٨٩.

(١٩٧) المقاصد الشافية٦/١٦٠، ١٦٢.

وصحح ابن طولون تقييد الناظم؛ لأنه لايجوز النصب بعد (ثم)؛ "لأن إضمار (أنْ) بعدها غير معروف"(١٩٨).

ولعل هذا هو الصواب في هذه المسألة.

باب الحكاية:

قال الناظم رحمه الله:

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

بين الناظم في هذا البيت حكاية العلم وقيد حكايته بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المحكي علمًا.

الثاني: أن يكون السؤال عنه بـ (مَن).

الثالث: خلو (مَنْ) من عاطف يقترن بها.

وفاته شرطان" لا بد منهما، وتركهما إخلال"(١٩٩)، وهما:

الأول: ألا يكون الاسم المحكي أو المراد حكايته متبوعًا بتابع، فإن حصل فلا حكاية.

الثاني: ألا يكون معطوفًا عليه بالحرف إلا أن يكون المتعاطفان علمين أو الأول فقط. بخلاف الثاني دون الأول(٢٠٠).

قال الشاطبي:" فلو قال مثلاً:

والعلم احكِ بعد (مَن) إن يخل مِن تابع أو من عاطف بـ (مَن) قرن

أو ما يعطي هذا المعنى لحصل المقصود، ولم يبق عليه اعتراض"(٢٠١).

---

(١٩٨) شرح الألفية٢/٢٤١.

(١٩٩) الشاطبي، المقاصد الشافية٦/٣٤١.

(٢٠٠) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية٦/٣٤٢، وابن هشام، أوضح المسالك مع التصريح٤/٥٣٧، والصبان، حاشيته على الأشموني٤/١٥٣٦، والخضري، حاشيته على ابن عقيل٢/٣٢٩.

(٢٠١) المقاصد الشافية٦/٣٤٣.

كما أنه يرد على الناظم في هذا البيت أنه اقتصر على لغة الحجازيين، وقيد حكاية العلم بها، وترك لغة تميم، وهي الرفع على كل حال مطلقًا، مع أنها" فصيحة مشهورة، وغير قاصرة في الكثرة والقياس عن غيرها"(٢٠٢).

قال سيبويه:" وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين"(٢٠٣). وقال أبو حيان في لغتهم:" وهذه اللغة هي الأصل، ألا ترى رجوع الحجازيين إليها عند فقد شرط من شروط الحكاية"(٢٠٤).

وقد حكى الناظم اللغتين جميعًا في غير هذا النظم، ولم يتقيد بلغة الحجازيين(٢٠٥).

وأحسن الشاطبي الاعتذار عن الناظم بأنه" ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتي بنقل اللغتين جميعًا، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجازيين؛ لكونها أشهر، وبها نزل القرآن الكريم"(٢٠٦).

باب المقصور والممدود:

قال الناظم رحمه الله:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِيْ قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ (ارْعَوَى) وَكَـ (ارْتأى)

الاسم الصحيح إذا استحق مصدره الألف قبل آخره مثل: اقتدر اقتدارًا، واكتسب اكتسابًا، فإن نظيره من المعتل الآخر يكون مصدره ممدودًا قياسًا، كارعوى ارعواءً وارتأى ارتياءً.

---

(٢٠٢) الشاطبي، المقاصد الشافية٦/٣٤١، وانظر: ابن الناظم، شرح الألفية٧٤٨، والمرادي، توضيح المقاصد٣/٩، والأزهري، التصريح٤/٥٣٨، والصبان، حاشيته على الأشموني٤/١٥٣٥.

(٢٠٣) الكتاب٢/٤١٣.

(٢٠٤) النكت الحسان١٦١.

(٢٠٥) انظر: شرح الكافية الشافية٤/١٩١٧، والمساعد على التسهيل٣/٢٦٣.

(٢٠٦) المقاصد الشافية٦/٣٤٣.

وظاهر كلام الناظم في قوله: (بهمز وصل) أن ذلك مقيد بما بدئ بهمز وصل فقط(٢٠٧)، وهو " تقييد عائد بنقص في القانون؛ لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو همزة قطع فمصدره ممدود قياسًا، نحو: أعطى إعطاءً، وأمضى إمضاءً، وأغنى إغناءً، وآتى إيتاءً، ونظيره من الصحيح: أكرم إكرامًا، وأسلم إسلامًا، وأعلم إعلامًا. فلو قال:

كمصدر الفعل الذي قد بدئا بزائد الهمز كـ (أعطى وارتأى)

لعمَّ وكان أكثر فائدة"(٢٠٨).

فالإطلاق هو الصحيح، وهو المنصوص عليه في كتب أهل اللغة(٢٠٩).

ولا يفهم من كلام الناظم عدم إرادة التقييد وإنما مجرد التمثيل؛ لقوله: (كمصدر الفعل)؛ لأنه صرح بمراده في شرح أصل هذا النظم (الكافية الشافية) فقال:"وكذا مصدر كلِّ ما أول ماضيه همزة وصل، كـ (انقضى انقضاءً)"(٢١٠).

باب جمع التكسير:

قال الناظم رحمه الله:

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مَنْهُمَا

جمع (فِعَال) مطرد في فَعْل، وفَعْلة، كـ كَلْب كِلاب، وقَصْعَة قِصَاع، وثَوب ثِيَاب معتل العين بالواو. أما معتل العين بالياء من الوزنين السابقين فقيده الناظم بالقلة وعدم القياس عليه،

---

(٢٠٧) قد التزم الناظم هذا التقييد في مصنفاته الأخرى. انظر: الكافية الشافية٤/١٧٥٨، وسبك المنظوم٢٤١، والتسهيل٢٥٨،وانظر: ابن عقيل، المساعد ٣/٣٣٠.

(٢٠٨) الشاطبي، المقاصد الشافية٦/٤١٥، وانظر: ابن غازي، إتحاف ذوي الاستحقاق٢/٣٠٣، والملوي، حاشيته على المكودي١٩٤، وانظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٩/٤٦٤٦.

(٢٠٩) انظر: ابن ولاد، المقصور والممدود٣٠٢.

(٢١٠) شرح الكافية الشافية٤/١٧٦٤.

و" الظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وَهْمٍ لا على تحقيق"(٢١١) هنا وفي الكافية الشافية(٢١٢).

وقد أطلق رحمه الله في التسهيل فقال:" ومن أمثلة الكثرة (فِعَال)، وهو لفَعْل ولفَعْلة مطلقًا"(٢١٣). وقد ورد التقييد نفسه في بعض نسخ التسهيل(٢١٤). قال المرادي:" وقوله: (غير اليائي العين) ثبتت في نسخة الرَّقي، وهو احتراز من نحو: شيخ وشيب، فلا يجمعان على فعال، وهو قيد لا يحتاج إليه"(٢١٥).

وقد أطلق الناظم في عمدة الحافظ(٢١٦).

والإطلاق هو الموافق لقول النحويين. قال سيبويه:" وإذا كسرت (فَعْلة) من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسرتها على البناء الذي كسرت عليه غير المعتل، وذلك قولك: عيبة وعياب، وضيعة وضيعات وضياع"(٢١٧).

فسوَّى سيبويه بين المعتل من بنات الياء والواو، وغير المعتل.

باب التصغير:

قال الناظم رحمه الله:

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

جاء هذا البيت في سياق حديث الناظم عن المواضع التي يجب فيها فتح ما ولي ياء التصغير، ومنها: أنه إن ولي ياء

---

(٢١١) الشاطبي، المقاصد الشافية٧/١٣٢.

(٢١٢) الكافية الشافية٤/١٨٤٧.

(٢١٣) انظر: المساعد٣/٤٢٨.

(٢١٤) انظر: ابن عقيل، المساعد٣/٤٢٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد٩/٢٧٨٧.

(٢١٥) شرح التسهيل٢/٧٩٧.

(٢١٦) عمدة الحافظ٢/٩٢٤.

(٢١٧) الكتاب٣/٥٩٣.

التصغير ألف (أفعال) فإنه يفتح ما يلي ياء التصغير، فتقول: أجمال أجيمَال بفتح الميم.

وفي قول الناظم: (سَبَق) تقييدٌ عند ابنه بدر الدين لـ (أفعال) في الجمع فقط وليس مطلقًا؛ " أي: ألف (أفعال) السابق في باب التكسير، وهو الجمع"(٢١٨). قال:" وإن كان مابعد ياء التصغير حرف إعراب جرى بمقتضى العوامل، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره إن لم تله تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو ألف (أفعال) جمعًا. وعلى هذا نبه بقوله: (سبق)"(٢١٩).

وتبعه ابن عقيل قال:" وألف (أفعال) جمعًا"(٢٢٠).

واعترض المرادي على ابن الناظم في حمله كلام أبيه على التقييد فقال:" وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله: (سبق) ليس حالاً من (أفعال)، فيكون مقيدًا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال"(٢٢١).

وكذلك حمل الشاطبي قول الناظم على الإطلاق. قال:" ولأجل أن (أفعالاً) جمعًا ومفردًا لمسمى به حكمهما واحد، أطلق الناظم القول فيه، ولم يقيده بكونه جمعًا"(٢٢٢).

والإطلاق هو أولى ما يحمل عليه كلام الناظم وهو الأقرب للصواب؛ لأنه التزمه في مصنفاته جميعًا. قال في التسهيل:" وألف أفعال جمعًا أو مفردًا"(٢٢٣). وفي شرح الكافية الشافية:" وكذا إن اتصل به ألف (أفعال)"(٢٢٤). هكذا دون تقييد.

---

(٢١٨) المرادي، توضيح المقاصد٣/٨٤.

(٢١٩) شرح الألفية٧٨٨.

(٢٢٠) شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري٢/٣٧٦، وقد وافقه الخضري في التقييد.

(٢٢١) توضيح المقاصد٣/٨٤.

(٢٢٢) المقاصد الشافية٧/٣٠١، وانظر: ابن طولون، شرح الألفية٢/٣٣٨.

(٢٢٣) التسهيل٢٤٨.

(٢٢٤) شرح الكافية الشافية٤/١٨٩٣، وانظر: سبك المنظوم٢٥٦.

والإطلاق هو قول سيبويه وجمهور النحويين[٢٢٥].

باب الإمالة:

قال الناظم رحمه الله:

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَـ (لِلأَيْسَرِ مِلْ تَكْفَ الْكُلَفْ)

تمال الفتحة قبل الراء المكسورة، كما بينه الناظم في هذا البيت، ولكن في ظاهر قوله:(والفتح قبل كسر)، وتمثيله بـ (الأيسَرِ) تقييد للفتحة بأن تكون" متصلة، كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينها لم تمل"[٢٢٦]، و" لابد من فهم الاتصال من كلامه، وعلى هذا فلو كانت الفتحة غير متصلة بالكسر لم تمل، على مقتضى مفهوم كلامه، كما إذا قلت: من عَمْرو ومن صَدْرٍ ومن ظَهْرٍ، وما أشبه ذلك. كل هذا لا يمال عنده؛ وكان ذلك لبعد الفتحة من الكسر فلا تقوى الكسرة على إمالتها"[٢٢٧].

وقد أطلق الناظم في مصنفاته الأخرى ولم يقيد بالاتصال، فأجاز الإمالة مع الفاصل، ولكن لابد أن يكون الفاصل ساكنًا، نحو: من عمرو، أو مكسورًا، نحو: ياسر[٢٢٨].

والإطلاق هو الصحيح، وهو الذي عليه جمهور النحويين. قال سيبويه: " وتقول: من عمرو، فتميل العين؛ لأن الميم ساكنة"[٢٢٩]، وقال ابن يعيش:" وقالوا: من عَمْرٍو، فأمالوا فتحة

---

(٢٢٥) انظر: سيبويه، الكتاب٣/٤٩٦، والمبرد، المقتضب٢/٢٧٨.

(٢٢٦) المرادي، توضيح المقاصد٣/١٥٦.

(٢٢٧) الشاطبي، المقاصد الشافية٨/٢٠٦، وانظر: ابن هشام مع شرح التصرح٥/٢٩٨، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك ٢/٩٨٣، والأشموني، شرح الألفية٤/١٧٣٤.

(٢٢٨) انظر: ابن عقيل، المساعد٤/٢٩٧.

(٢٢٩) الكتاب٤/١٤٢.

العين، وإن فَصَلَ بينها وبين الراء الميمُ؛ لأنّ الميم ساكنةٌ، فلم يُعتدّ بها حاجزًا"(٢٣٠).

قال المرادي عن التقييد في البيت: " وقد ظهر...أن كلام الناظم في إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر. وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء"(٢٣١).

ويجيب الشاطبي عن تقييد الناظم بأنه ربما أن" مذهبه وقف المنفصل بحرف على السماع؛ لأنه سبب بعدي، فهو أضعف كما كانت الكسرة البعدية لا تقتضي الإمالة عنده إلا مع الاتصال. هذا في الكلمة الواحدة، وأما إذا كانت الراء في كلمة أخرى فمذهبه فيه عدم الإمالة"(٢٣٢).

وما قاله المرادي هو الأقرب ولا سيما أن كلام الناظم في التسهيل يدعو إلى عدم التقييد، مع بقاء احتمالية تغير رأي ابن مالك بعد ذلك في التسهيل.

كما يرد على الناظم في البيت نفسه في قوله: (في طرف) تقييد إمالة الفتحة لأجل الراء إن كانت الراء طرفًا فقط، فأفهم ذلك" أنها إذا كانت متوسطة فلا تمال لأجلها، وإن كانت مكسورة، فلو قلت: مشترك، أو مكترث، أو محترف، أو نحو ذلك لم تمل الفتحة لأجل الراء، وكذلك إن كانت أولاً؛ لأن المتطرف عندهم هو الذي في آخر الكلمة، فإذا قلت: عملت عملَ رِبَاح لم تمل فتحة اللام على مقتضى كلامه"(٢٣٣).

قال ابن هشام:" واشتراط الناظم تطرف الراء مردود"(٢٣٤).

---

(٢٣٠) شرح المفصل٩/٦٥، وانظر: الرضي، شرح الشافية٣/٢٩، والسيوطي، الهمع٦/١٩٤.

(٢٣١) توضيح المقاصد٣/١٥٦، وانظر: الأزهري، التصريح٥/٢٩٨.

(٢٣٢) المقاصد الشافية٨/٢١٠.

(٢٣٣) الشاطبي، المقاصد الشافية٨/٢٠٧، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد٣/١٥٦.

(٢٣٤) أوضح المسالك مع التصريح٥/٢٩٩، وانظر: ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك٢/٩٨٣، والأشموني، شرح

وهذا التقييد والاشتراط صرح به الناظم في التسهيل[٢٣٥]، وفي الكافية الشافية[٢٣٦]. قال فيها:

وَأَمِلِ المفْتُوحَ قبلَ الراءِ إن تطرفتْ مكسورة حيث تعِن

وقد ذكر سيبويه ما يخالف هذا التقييد، فقال في إمالة فتحة الطاء من(رأيت خبطَ رِياح):" فتميل طاء خبطٍ للراء المنفصلة المكسورة"[٢٣٧]، وهو ما صرح به جمهور النحويين أيضًا[٢٣٨].

واعتذر المرادي للناظم عن هذا التقييد فقال:" ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه"[٢٣٩].

وبهذا اعتذر له الشاطبي أيضًا؛ فذهب إلى:" أن غالب الإمالة هنا مع تطرف الراء، فلعله رأى أن ما كانت الراء فيه متوسطة مما لا يبلغ مبلغ القياس عليه فأخرج عن المقيس باشتراط التطرف"[٢٤٠]. وقد تبعهما في ذلك الأشموني، والأزهري[٢٤١].

وأما الخضري فإنه يرى أن قول الناظم: (في طرف) صفة (را)، وليس قيدًا، بل غالب فقط. وبهذا علل ترك ابن عقيل له[٢٤٢].

الألفية٤/١٧٣٥.

(٢٣٥) انظر: ابن عقيل، المساعد٤/٢٩٧.

(٢٣٦) الكافية الشافية٤/١٩٧٠.

(٢٣٧) الكتاب٤/١٤٣.

(٢٣٨) انظر: ابن السراج، الأصول٣/١٧٠، وابن جني، سر صناعة الإعراب١/٥٢، والرضي، شرح الشافية٣/٢٩، والسيوطي، الهمع٦/١٩٤.

(٢٣٩) توضيح المقاصد٣/١٥٦.

(٢٤٠) المقاصد الشافية٨/٢١١.

(٢٤١) شرح الألفية٤/١٧٣٥، والتصريح٥/٢٩٩.

(٢٤٢) حاشيته على ابن عقيل٢/٤١٤، وانظر: ابن الحاج، الفتح الودودي٢/١٦٨.

والصواب قول ابن هشام بأن ما اشترطه الناظم مردود، والتقييد وارد عليه رحمه الله؛ لمخالفته لما حكاه اللغويون قبله؛ ولأن القياس يقبل ذلك.

باب التصريف:

قال الناظم رحمه الله:

وَالنُّونَ فِي الآخِرِ كَالْهَمْز وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي

ظاهر كلام الناظم في هذا البيت تقييد زيادة النون في موضعين: في الآخر، بقوله: (في الآخر)، وفي الوسط في قوله:(غضنفر). وترك زيادتها في الأول" وهي تزاد أُولى، نحو: نضرب"(٢٤٣) زيادة قياسية أول المضارع، وقد أهمله الناظم مع أنه" عَدَّ تاء المضارع في مواضع زيادة (التاء) في قوله: (والتاء في التأنيث والمضارعة). فذكر (التاء) وترك (النون)، فكان كلامه ناقصًا"(٢٤٤).

وقد أطلق الناظم زيادة النون في مصنفاته الأخرى ولم يقيدها بهذين الموضعين. قال في الكافية الشافية(٢٤٥) :

والنون في الآخر مثل الهمز وزيد في مضارع كـ (نجزي)

وفي إيجاز التعريف قال:" يحكم بزيادة النون في الفعل المضارع، نحو: نضرب؛ لسقوطها من الضرب وغيره من التصاريف"(٢٤٦). وقال في موضع آخر:" ونون نرجس وتاء تنصب زائدتان"(٢٤٧).

وقال في كتابه التعريف بضروري التصريف:" وزيدت النون في نحو: نفعل، وانصرف، واحرنجم، ومسلمين، وغضنفر"(٢٤٨).

---

(٢٤٣) المرادي، توضيح المقاصد٣/١٩٣، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك مع التصريح٤/٣٣٨، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك٢/٩٩٩، والأشموني، شرح الألفية٤/١٧٨٢.

(٢٤٤) الشاطبي، المقاصد الشافية٨/٤٢٦.

(٢٤٥) الكافية الشافية٤/٢٠٤٠، وانظر: سبك المنظوم٢٦٤.

(٢٤٦) إيجاز التعريف١٠١.

(٢٤٧) السابق١٠٣.

(٢٤٨) التعريف، مع شرح ابن إياز٧٦.

وذكر سيبويه وجماعة من النحويين اطراد زيادتها أولاً(٢٤٩).

ولكن المرادي رأى أن العذر للناظم بتركه زيادتها أولاً؛" لوضوح أمرها"(٢٥٠).

وقد تبعه في ذلك الخضري(٢٥١).

ولو قُبِل مثل هذا وصح أن يكون داعيًا للترك لكان ترك زيادة تاء المضارعة أولاً مثله تمامًا، ولم يعتمد الناظم على الوضوح لمَّا ذكرها؛ ولذا قال ابن طولون:" وكان ينبغي أن يذكر زيادة النون...في المضارعة؛ إذ لا فرق"(٢٥٢).

الخاتمة ونتائج البحث

بعد استعراض التقييد عند ابن مالك في الخلاصة فقد توصل البحث إلى بعض النتائج. منها:

* لضيق النظم أثر ظاهر في بعض تقييدات الناظم في الألفية.

* العذر للناظم في بعض التقييدات؛ لأن من مقاصد الخلاصة أن تكون في المهمات.

* عناية الشرَّاح بالبحث عن عذر للناظم في كل تقييد يذكره، لا سيما المرادي والشاطبي.

* لم تكن تقييدات الناظم في الخلاصة على نمط واحد، بل تعددت أنماطها وتنوعت صورها.

---

(٢٤٩) انظر: الكتاب٢/٢٣٦، والفارسي، التكملة٥٦٤، وابن جني، سر صناعة الإعراب٢/٤٤٤، وابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، وابن عصفور، الممتع١/٢٥٧.

(٢٥٠) توضيح المقاصد٣/١٩٢.

(٢٥١) حاشيته على ابن عقيل٢/٤٢٥.

(٢٥٢) شرح الألفية٢/٤٠٢.

* بعض التقييدات التي مرت بالبحث وذكرها الشرَّاح دعا إليها كون الناظم لا يراها أو يرى خلافها.

* اختلاف زمن التأليف بين مصنفات ابن مالك له أثره في الترجيح، فكثير من تقييداته في الألفية مطلقة في التسهيل، والتسهيل صنفه بعد الألفية.

* مظاهر التيسير والتسهيل عند ابن مالك في الخلاصة لها أثر في التقييد؛ فهو يتحرى سهولة اللفظ وما يقرِّب من الفهم.

* اختلاف مقاصد التأليف عند ابن مالك لها أثرها على التقييد والإطلاق، فقد وضع الخلاصة للطلاب، كما وضع التسهيل للعلماء، فعندما يأتي تقييد في الخلاصة مطلق في التسهيل، فهذا يثبت دراية ابن مالك وعلمه بذلك، وإنما دعاه لذلك اختلاف مقصده.

المصادر والمراجع

[١] إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق: لمحمد بن أحمد المكناسي، ابن غازي، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٨٨م.

[٣] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: لبرهان الدين بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

[٤] الأزهار الزينية: لأحمد زيني دحلان، المطبعة الميرية، مكة، ط١، ١٣١٠هـ.

[٥] أسرار العربية: للأنباري أبي البركات، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ.

[٦] الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.

[٧] الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
[٨] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ومعه: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ.
[٩] إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي سالم، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ.
[١٠] الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسين شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ.
[١١] البهجة المرضية: للسيوطي، تحقيق: علي سعيد الشنيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط١، ١٤١٣هـ.

[١٢] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
[١٣] تأصيل البنا في تعليل البنا، شرح أبيات علل بناء الأسماء من ألفية ابن مالك: للزركشي بدر الدين، تحقيق: د. عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
[١٤] تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: لابن الوردي، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.
[١٥] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
[١٦] التسهيل: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨١هـ.
[١٧] التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ.

[١٨] التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
[١٩] التكملة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ.

[٢٠] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: د. علي فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
[٢١] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي ابن أم قاسم، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ. (المعتمدة في البحث)
[٢٢] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي ابن أم قاسم، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
[٢٣] التوقيف على مهمات التعاريف: للمناوي، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
[٢٤] حاشية ابن بري على درة الغواص: لابن بري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
[٢٥] حاشية الخضري على ابن عقيل: للخضري، تعليق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
[٢٦] حاشية الملوي على المكودي: لأحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٤هـ.
[٢٧] حاشية الصبان على شرح الأشموني: للصبان، دار الفكر، بيروت، ١٤٣٢هـ.
[٢٨] حاشية يس على التصريح: لياسين العليمي الحمصي، دار الفكر، د.ت.

[٢٩] الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.

[٣٠] خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: للمحبي، دار صادر، بيروت، د.ت.
[٣١] سبك المنظوم: لابن مالك، تحقيق: د. عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٥هـ.
[٣٢] سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
[٣٣] شرح الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): للأشموني، دار الفكر، بيروت، ١٤٣٢هـ.
[٣٤] شرح الألفية: للشارح الأندلسي محمد بن جابر الهوَّاري، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ.
[٣٥] شرح الألفية: لابن طولون الصالحي، تحقيق: عبد الحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
[٣٦] شرح الألفية: لابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ.
[٣٧] شرح الألفية: لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت.
[٣٨] شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ.
[٣٩] شرح التسهيل: للمرادي، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ.
[٤٠] شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز على ابن مالك، تحقيق: هادي نهر وهلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان-الأردن،ط١، ١٤٢٢هـ.

[٤١] شرح جمل الزجاجي: لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، نشر جامعة أم القرى، مكة، ١٤١٩هـ.
[٤٢] شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
[٤٣] شرح حدود النحو ومعها شرح ابن قاسم المكي: للأبذي، تحقيق: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
[٤٤] شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الرفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
[٤٥] شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى، مكة، د.ت.
[٤٦] شرح كافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
[٤٧] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
[٤٨] شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
[٤٩] شرح المكودي على الألفية ومعه حاشية ابن حمدون بن الحاج (الفتح الودودي): للمكودي، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت.
[٥٠] شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش تحقيق: د. محمد حسين المحرصاوي،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٣هـ.
[٥١] شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله السلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
[٥٢] الصاحبي: لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر،مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
[٥٣] طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

[٥٤] فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك: للشربيني، تحقيق: سيد شلتوت الشافعي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٣٦هـ.
[٥٥] الفتح الودودي: لابن حمدون بن الحاج، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت.
[٥٦] الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
[٥٧] المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
[٥٨] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
[٥٩] المحصول في شرح الفصول: لابن إياز، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ.
[٦٠] المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
[٦١] المعرب: للجواليقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط٢، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
[٦٢] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٧هـ٢٠٠٧م.
[٦٣] المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
[٦٤] المقصور والممدود: لابن ولاد، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
[٦٥] الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[٦٦] المنصف شرح تصريف المازني : لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
[٦٧] النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
[٦٨] معاني القرآن: للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، د.ت.
[٦٩] معجم مقاييس اللغة: لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
[٧٠] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
[٧١] منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحي الدين عبد الحميد، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ.
[٧٢] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان، تحقيق: د. علي محمد فاخر وزميليه، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.
[٧٣] نتائج الفكر: للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، د.ت.
[٧٤] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

Constrictive Connotations in Ibn Malek's 'Alfia

Dr. Saud Bin Ahmed Bin Abdul-Rahman Al-Mane
College of Education in ZulfiMajmaah University

Abstract. This paper focuses on recording the connotations that the poet targeted in his 'A'-rhymed poem more than the connotations he meant in the broad sense of the 'A' rhyme itself or the broader connotations of the poem at large.

To that end, I recorded what the analysis author/ critic mentioned as far as the targeted connotations are concerned and his approach to them as well as the approach of the poet 'Ibn Malek' himself as reflected in other poems. I also apologized to the poet where I felt I should, and the apologies in that respect are more .

The late poet may have been aware of these targeted connotations or of some of them because he pointed to them in this poem and in his many similarly rhymed poems elsewhere. The summary differs in that aspect because he was required to follow that pattern in some locations.